«يهودية» إسرائيل.. المسار والأهداف والتداعيات

إبراهيم غالي

مقدمة:

لم يغب مفهوم «الدولة اليهودية» عن ذهن مخططي الحركة الصهيونية منذ القرن التاسع عشر، فوفق هذا المفهوم تأسست دولة إسرائيل بالقوة في عام ١٩٤٨ لتكون مكانًا يجمع يهود العالم (أو هكذا افترض أن تكون)، ولولا التشبث العربي بالأرض الفلسطينية لتحول هذا المفهوم إلى واقع حقيقي منذ عقود.

ومنذ تأسيسها وحتى نهاية القرن العشرين، تعمدت إسرائيل تقنين العديد من الإجراءات والقوانين التي تسعى إلى «تهويد» المكان والإنسان العربي وإجبار فلسطينيي ٤٨ إما على المكوث في دولة يكونون بها مواطنين من الدرجة الثالثة، وإما على الرحيل ومغادرة أراضيهم.

وغير بعيد عن ذلك لم تكن حرب إسرائيل التوسعية في عام ١٩٦٧، في أحد مضامينها، سوى تعبير عن جوهر الفكرة الصهيونية القائمة على التوسع من أجل تحقيق الأمن المطلق استراتيجيًا، وتعبير آخر عن فكرة أرض الميعاد كما ترويها الأدبيات الصهيونية دينيًا.

ولئن كان يمكن التفرقة في المجال النظري والفكري والأيديولوجي بين يهود يتشبثون بتلك الفكرة وآخرين يرونها محل نقد لأسباب مختلفة، وخاصة ممن ينتمون لتيار «ما بعد الصهيونية»، فالثابت أن إسرائيل وقادتها باتوا يطرحون منذ العام ٢٠٠٣ فكرة «يهودية» الدولة كشرط يجب على العرب والفلسطينيين الاعتراف به مسبقًا قبل التوصل لحلٍ ما للصراع العربي- الإسرائيلي؛ مستغلين في ذلك عدة أمور، أبرزها: دخول العالم بقيادة القطب الأمريكي في حرب ضد ما يسمى «الإرهاب» بعد أحداث ١١ من سبتمبر ٢٠٠١، وتراجع مكانة القضية الفلسطينية بعض الشيء على الصعيد العربي الرسمي، وممارسة إجراءات على الأرض تُحوِل حلم «يهودية» الدولة العبرية القابع في الأذهان إلى ما يشبه الحقيقة عبر تكثيف الاستيطان في الأراضي المحتلة وتهويد القدس الشرقية وتشديد الخناق ضد فلسطينيي ٤٨.. إلخ.

ولقد برز في هذا السياق، وبوتيرة متسارعة، خلال السنوات الأخيرة مصطلح «يهودية» إسرائيل على المستوى الرسمي للدولة، وانتقل بشكل أسرع إلى ما يشبه الإجماع الدولي عليه، لا سيما من الطرف الأمريكي، سواء أكان الجمهوري السابق جورج بوش الابن أم الديمقراطي الحالي الرئيس باراك أوباما، ومن ثم أضحى الاعتراف بـ«يهودية» إسرائيل مطلبًا علنيًا تجاهر به إسرائيل المفاوض الفلسطيني والأطراف العربية المختلفة.

ومما لا شك فيه أن لإسرائيل العديد من الأهداف المبطنة والمعلنة وراء هذا الطرح الجديد الذي بات لا يختلف عليه أقطاب السياسة الإسرائيلية من مختلف المشارب والتيارات، وهي الأهداف التي تقتضي البحث في الجذور الدينية والتاريخية والفكرية والأيديولوجية من جانب، وبحث العوامل الجيو استراتيجية والديموجرافية وغيرها للوقوف على أبعاد المخططات الإسرائيلية وراء اللهث عن اعتراف فلسطيني بيهودية الدولة العبرية.

في هذا الإطار لا تدّعي هذه الورقة الوقوف على جميع هذه الأبعاد السابقة، بقدر ما تمزج بين الإطار التحليلي والتقريري لتخلص إلى أن «يهودية» إسرائيل كانت، ولا تزال وستبقى،

إحدى الركائز الكبرى في تحركات إسرائيل في الداخل والخارج، وأن إسرائيل قد بدأت في الخمس سنوات الأخيرة تنقل هذا الطرح القديم الجديد إلى واقع فعلي يجري إعماله وتنفيذه على أرض الواقع بالقوة داخليا ومع الفلسطينيين، وبالدبلوماسية على المستوى الخارجي.

وتهدف هذه الورقة إلى بحث جذور فكرة «يهودية» إسرائيل، والتحولات التي صاحبت هذه الفكرة لا سيما مع مطلع الألفية الجديدة، ثم دراسة ما تقوم به حكومة نتنياهو الحالية من تطبيق فعلي لـ«يهودية» الدولة، والتي بدأت فعليًا على يد شارون ومن بعده أولمرت، وبحث الموقف الأمريكي من هذا الطرح الإسرائيلي، وأخيرًا الوقوف على أهم التداعيات الخطيرة التي تكرسها فكرة «يهودية» إسرائيل على أرض الواقع.

وبناءً على ذلك تنقسم هذه الورقة إلى أربعة محاور أساسية، وهي

- **أولا:** إسرائيل.. «يهودية» وغير ديمقراطية منذ البداية.
- **ثانيًا:** «يهودية» إسرائيل.. نيو صهيونية أمنية.
- **ثالثًا: نتنياهو وأوباما.. توافق على «يهودية» إسرائيل.**
- **رابعًا:** تكريس «يهودية» إسرائيل.. الأهداف والتداعيات.

ومن خلال تناول هذه المحاور تتضح جليًا عدة نتائج مهمة تتطلب بذاتها المزيد من البحث والتدقيق اللذين لا بد أن ينتقلا إلى إيجاد بدائل عربية وفلسطينية واستراتيجيات متعددة الأبعاد لمقاومة هذا الطرح الإسرائيلي، تجنبًا للمخاطر والكارثية التي تحيق بالتاريخ الفلسطيني وبالأرض الفلسطينية وبالإنسان الفلسطيني وبالقدس والأقصى وبالقضية برمتها.

فعلى المستوى التاريخي تهدف إسرائيل إلى محو الذاكرة الفلسطينية وسلخها عن مرحلة ما قبل ١٩٤٨. وعلى المستوى الديني فإن طرح إسرائيل كدولة لليهود فقط إنما يحمل في طياته «تدين» الصراع من جديد، بما يعني الاستيلاء كليًا على القدس الشرقية ورفض التقسيم واستكمال مخططات إسرائيل تجاه المسجد الأقصى. كما تهدف إسرائيل إلى جعل الصراع مع حركات المقاومة وكأنه صراع ضد «حركات إرهابية»؛ الأمر الذي يعطي غطاء دوليًا لأي عمل عسكري ضد المقاومة، دولا كانت أم تنظيمات.

وعلى المستوى الجغرافي والديموجرافي، فإن طرح «يهودية» إسرائيل يكاد يكون تنفيذًا لما يمكن أن نطلق عليه «نيو صهيونية- أمنية جديدة» لا تُسقط كليًا العامل الديني، أي أنها تعلي من شأن العامل الديموجرافي كموازن لعناصر القوة المستقبلية وتعمل على قضم أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية المحتلة، أملا في تحقيق هدف أرض إسرائيل الكاملة

منذ تأسيسها وحتي نهاية القرن العشرين تعمدت إسرائيل تقنين العديد من الإجراءات والقوانين التي تسعى إلى «تهويد» المكان

بمفهومها الأضيق، أي ضرورة الاستحواذ على الضفة الغربية ومنع قيام سيادة أخرى غير الإسرائيلية على منطقة ما بين نهر الأردن والبحر.

ويحمل هذا الهدف الأخير في جوانبه هدفًا سياسيًا آخر لطرح «يهودية» الدولة، يتمثل في أن إسرائيل ترفض السلام أو التسوية من الأصل، وهي تستغل هذا التوجه الجديد لانتزاع تنازلات فلسطينية أكبر وشطب قضايا حيوية تخص الطرف الفلسطيني مقابل عدم موافقتهم على فكرة «إسرائيل اليهودية».

وتطرح مسألة «يهودية» إسرائيل بعدًا أخطر يتعلق بقضية الديمقراطية الإسرائيلية العرقية، إذ يثبت قطعًا من خلال هذه الورقة أن هذا الطرح يستهدف عرب ٤٨ وقضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل عدائي ممنهج؛ فقد نقلت إسرائيل المواجهة مع عرب ٤٨ إلى طور مفتوح لا هوادة فيه وخاصة مع وصول الثنائي نتنياهو- ليبرمان إلى السلطة مع مطلع عام ٢٠٠٩.

أولا: إسرائيل.. «يهودية» وغير ديمقراطية منذ البداية

بغض الطرف عن التأريخ لظهور الصهيونية، سواء كفكرة أو حركة دينية، وهي اللفظ الذي يرتد إلى كلمة «جبل صهيون» بفلسطين، وتعني لدى اليهود «أرض الميعاد» أو «الأرض المقدسة»؛ فإن الصهيونية كاتجاه سياسي برزت بين يهود أوروبا في القرن التاسع العاشر، وصاغه الكاتب اليهودي الألماني «ناتان برنباوم»[1]، لتكون المقدمة الطبيعية لتبلور مصطلح «يهودية الدولة الإسرائيلية» الموعودة فيما بعد.

وعلى الرغم من أن فكرة «العودة» التي آمن بها اليهود على مر العصور لم تكن جديدة، إلا أن «تيودور هرتزل»، اليهودي النمساوي وصاحب كتاب (الدولة اليهودية- ١٨٩٦) ومؤسس المنظمة الصهيونية العالمية، كان أول من دعا في التاريخ الحديث جديًا إلى إقامة دولة يهودية، وذلك لحل «المشكلة اليهودية»، التي تتمثل في تشتت اليهود وتعرضهم للاضطهاد أينما وجدوا برغم أنهم «أمة واحدة» أو «شعب واحد»، والحل الوحيد لهذه المشكلة هو «عودة هذا الشعب» إلى أرض الميعاد.. أرضه المقدسة.. فلسطين، بغية إقامة دولة خاصة به؛ وبهذا ظهر مصطلح «يهودية الدولة» أو «دولة لليهود» في أدبيات المؤتمر الصهيوني الأول الذي أنهى أعماله في نهاية أغسطس ١٨٩٧ في مدينة بازل السويسرية، ثم أقر المؤتمر الصهيوني السابع (أغسطس

١٩٠٥) أن هذه الدولة مكانها فلسطين، وقرر وقف جميع النشاطات الاستعمارية، سواء كان ذلك غاية أو وسيلة، خارج فلسطين والأراضي المحاذية لها[٢].

ومنذ هذا التاريخ كانت فكرة «يهودية الدولة» دائمًا إحدى ركائز الفكر الصهيوني؛ حيث تبلور اتفاق داخل الحركة الصهيونية حول إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وإن كانت درجة هذه اليهودية وبعض مضامينها بقيت مثار جدل بين تيارات معينة داخل الحركة الصهيونية لم ينقطع حتى الآن؛ إذ كان هذا الهدف بذاته موضع نقد وتشكيك من جانب عدد من أبرز المثقفين والمفكرين اليهود مثل هرمان كوهن، وفرانز روز، نزويغ، ومارتن بوبر، وحاييم سولوفيتشيك، والذين لم يتقبل أي منهم فكرة إنشاء دولة يهودية لاعتقادهم أن الشعب اليهودي في جوهره فكرة روحية وأن إنشاء دولة يهودية سيعني بالضرورة أن تعتمد الديانة اليهودية على السياسة والمؤامرات ورأس المال، ما يعني في رأيهم نهاية اليهودية كفلسفة ومثل أعلى وحقيقة[٣].

ومنذ البداية تجلت حقيقة مهمة، وهي أن الدولة المنشودة ستكون «يهودية ديمقراطية»، «يهودية» بمعنى غلبة العنصر اليهودي، و«ديمقراطية» لمواطنيها من اليهود رغم وجود عرق آخر بهذه الدولة، أي أنها غير ديمقراطية لغير اليهود؛ فقد استند مفهوم الدولة «اليهودية» في كتاب هرتزل على رفض المبدأ الديمقراطي القاضي بأن الدول تستمد حقها في الحكم من قناعة السكان الذين يعيشون فيها، وكان لابد له من رفض هذا المبدأ؛ لأن اليهود لم يكونوا أغلبية في فلسطين. وبدلا من ذلك، أكد هرتزل أن شرعية الدولة اليهودية مستمدة من الحاجة إلى حماية «الوطن الآمن» أيًا كانت نياته نحو إنشاء حكومة في فلسطين (حيث اليهود أقلية بين العرب)، وتكون لها قوة السيادة على كل السكان (يهودًا وعربًا)، وأن تتصرف في الظاهر فقط باسم اليهود المنتشرين حول العالم[٤].

على هذه الخلفية، ابتدع قادة ومنظرو الحركة الصهيونية الأساطير المؤسسة للدولة، وهي أن اليهود «بنو صهيون» أمة متميزة ومفضلة على الأغيار وأنهم شعب الله المختار، وبالتالي الربط بين هذا الشعب وبين أرض الميعاد التي لليهود حقوق خالدة فيها، ثم «عودة المسيح المنتظر» لبني صهيون؛ وهو الأمر الذي سيضع حدًا لشتات اليهود وإقامة وطنهم القومي في فلسطين إلى الأبد.

ويذكر البروفيسور الإسرائيلي «يوسف جوراني» -أستاذ العلوم اليهودية بجامعة تل أبيب- أنه وفَقا لهذه الخلفية الدينية، تبنّت الحركة الصهيونية أربعة مبادئ أساسية[٥]، هي: مبدأ تجميع اليهود في أرض فلسطين، وتحويل اليهود إلى الأغلبية السكانية فيها، وضرورة العمل العبري، وتبني مبدأ الثقافة العبرية.

وقد أكد هرتزل في مذكراته هذه المبادئ، بقوله: «إن غاية الصهيونية هي خلق وطن للشعب اليهودي بفلسطين.. وإن المؤتمر الصهيوني يرى في الوسائل التالية الطريق إلى تحقيق الغاية[٦]:

١- العمل على استعمار فلسطين بواسطة العمال الزراعيين والصناعيين اليهود.

٢- تنظيم اليهودية العالمية وربطها بواسطة منظمات محلية ودولية تتلاءم مع القوانين المتبعة في كل بلد.

٣- تقوية وتغذية الشعور والوعي القومي اليهودي.

٤- اتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على الموافقة الحكومية الضرورية لتحقيق غاية الصهيونية.

وبناءً على هذه المبادئ شرعت الحركة الصهيونية العالمية، بالتعاون مع القوى الاستعمارية الأوروبية، مع بداية القرن العشرين، في استقدام أكبر عدد ممكن من يهود العالم وتهجير السكان العرب، والاستيلاء على أكبر مساحات ممكنة من الأرض العربية في فلسطين، وبناء الوحدات والتنظيمات العسكرية الإرهابية لتحقيق الأمن لليهود القادمين وتشريد العرب أهل البلد الأصليين.

ولا يمنع الخلاف الكبير الذي نشب بين قادة الحركة الصهيونية حول طبيعة وشكل الدولة الجديدة، وهو خلاف بين العلمانيين والمتدينين اليهود، أن جوهر الدولة «اليهودية» كان هو أساس قيام الدولة؛ فقد سعت إسرائيل منذ اليوم الأول لميلادها لاستخدام تعبير «يهودية الدولة الإسرائيلية»، وتروي أدبيات مجلس الأمن في ذلك الوقت أن المندوب الأمريكي هو الذي حذف تلك الكلمة بتعليمات من الرئيس الأمريكي هاري ترومان في منتصف مايو ١٩٤٨.

وجاء إعلان تأسيس دولة إسرائيل (ما يعرف باسم: إعلان الاستقلال)، الموقع في ١٤ من مايو ١٩٤٨، كوثيقة من صفحتين ليؤكد هذه الحقيقة، إذ عرّف إسرائيل بوضوح كدولة يهودية، وشددت الوثيقة على أن السلطة والسيادة في إسرائيل هي للشعب اليهودي بالقول: «إن هذا الحق هو الحق الطبيعي للشعب اليهودي لكي يكون سيد مصيره، شأنه في ذلك شأن كل الأمم في سيادة دولهم». وتواترت في الإعلان عبارات تؤكد هذه النقطة كمقولات: «الشعب اليهودي في بلاده الخاصة به»، «الشعب اليهودي يبني وطنه القومي»، «الدولة اليهودية»، «حق الشعب اليهودي في تأسيس دولته»، «شعب يهودي سيد»[٧].

وقد حددت الوثيقة أحد أهداف الدولة في نصها على ما يلي: «دولة إسرائيل ستكون مفتوحة أمام الهجرة اليهودية ولجمع الشتات، وستعمل على تطوير البلاد لصالح جميع سكانها».

وبهذا الإعلان وضع مؤسسو إسرائيل تمييزًا واضحًا لا غموض فيه بين اليهود الذين هم السلطة السيادية في إسرائيل، وبين السكان العرب الذين لا سلطة سيادية لهم، بحيث يتم فرض وتوكيد وضع السكان العرب في إسرائيل كمواطنين من الدرجة الثانية [بالإيجاب]، من خلال القوانين التي تقدم لك الامتيازات لكونك يهوديًا، وليس]بالسلب [أو بالإنكار الرسمي لحق العرب في الجنسية أو في التصويت أو في تولي المناصب][٨]. تقول وثيقة إعلان الاستقلال: إن للعرب حق «المساواة الكاملة في الحقوق الاجتماعية والسياسية، وجنسية كاملة ومتساوية وتمثيلا عادلا في كل مؤسسات إسرائيل الدائمة والمؤقتة».

إن ما جاء في تلك الوثيقة لناحية حقوق غير اليهود في إسرائيل يكاد يتماشى مع وعد بلفور (٢ من نوفمبر ١٩١٧) الذي جاء فيه: «تستحسن حكومة جلالة ملك بريطانيا إقامة بيت وطني للشعب اليهودي في فلسطين، وستقوم بأقصى مجهودها للتوصل إلى هذا الهدف، بشرط واضح هو ألا تؤذي الحقوق الوطنية والدينية للطوائف غير اليهودية في فلسطين وألا تؤذي حقوق ومكانة اليهود في أي بلد آخر»[٩].

غير أن ديباجة قانون العودة الذي أُقر في عام ١٩٥٠ تستهل القول: «يحق لكل يهودي أن يهاجر إلى إسرائيل وأن يستقر بها»؛ فالهدف الرئيسي من إقامة إسرائيل هو جعلها دولة لليهود المقيمين فيها أو في أي مكان آخر في العالم، ولكل يهودي في العالم الحق في المجيء إلى إسرائيل ونيل الجنسية الإسرائيلية. كما ألغى القانون الأول الذي أصدره مجلس الدولة جميع الأنظمة التي كانت تحد من دخول اليهود واستيطانهم في فلسطين، وبهذا أُعطيت المواطنة الشرعية لكل يهودي داخل فلسطين (وخارجها كذلك)، وفتحت أبواب فلسطين لدخول اليهود، وألغيت جميع القيود القانونية على تملكهم الأرض الفلسطينية. وقد فرضت هذه القوانين على جميع المناطق الفلسطينية التي سقطت تحت الاحتلال، بما فيها المناطق الخارجية عن حدود الدولة اليهودية المبينة في خريطة التقسيم وفق قرار التقسيم (٢٩ من نوفمبر ١٩٤٧).

وعلى النقيض فإن الفلسطينيين، أصحاب الأرض الأصليين، قد شُلّت حركتهم وقدرتهم على فعل الأمر نفسه، فهم لا يستطيعون العودة إلى منازلهم في إسرائيل والتي عاشوا فيها لأجيال عديدة، بل حتى العرب الذين لم يغادروا إسرائيل قط، لكنهم مكثوا أياما قليلة عند أقاربهم في قرية مجاورة بانتظار انتهاء الحرب في ١٩٤٨، هؤلاء الآن مصنفون في إسرائيل كـ«غائبين حاضرين»، وهي فئة سيبقون فيها إلى الأبد، ونتيجة لها تبقى بيوتهم وأملاكهم في حيازة «حارس أملاك الغائبين» الذي يضع هذه الأملاك تحت تصرف اليهود.

وفي سياق كهذا فإن نشأة إسرائيل من خلال الحركة الصهيونية قد جعلت من المبادئ الصهيونية ومن «يهودية الدولة»، مقولات قانونية أساسية تستند إلى قوانين الدولة ذاتها؛ فقد سن الكنيست الإسرائيلي مجموعة من القوانين تخدم حصرًا سيطرة الأغلبية اليهودية وهيمنتها في إسرائيل، وذلك من خلال «قوننة» التمييز ضد عرب ٤٨، خدمةً للعنصرين المادي والبشري اليهودي، وهما العنصران اللذان دأبت الحركة الصهيونية على توفيرهما بشكل متواصل من خلال تشجيع الهجرة اليهودية ومصادرة أراضي الفلسطينيين وتهويدها، حيث سنت إسرائيل في الأعوام الأولى لقيام الدولة القوانين اللازمة لتثبيت كيانها كدولة «يهودية» وخدمة أهداف الحركة الصهيونية والهجرة اليهودية، ونزع ملكية العرب الذين غادروا البلاد وأصبحوا لاجئين، وتقليص ملكية العرب الذين صمدوا في أرضهم تحت الاحتلال.

ومن أهم هذه القوانين[١٠]: قانون العودة لسنة ١٩٥٠، وقانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠، وقانون أملاك الدولة لسنة ١٩٥١، وقانون الجنسية لسنة ١٩٥٢، وقانون إدارة أراضي إسرائيل في عام ١٩٦٠. ناهيك عن عشرات القوانين العنصرية التالية التي تميز ضد العرب وتجبرهم إما على الإقامة كمواطنين من الدرجة الثانية، وإما على الرحيل ومغادرة أراضيهم.

إن هذه السلسلة غير المتناهية من القوانين العنصرية ما هي إلا التزام إسرائيلي رسمي بالصهيونية، وبالتالي بـ«يهودية الدولة»، وقد رسخ هذا مع الوقت لدرجة أنه أضحى غير قابل لطرحه لمجرد النقاش داخل المؤسسات الإسرائيلية، وذلك بموجب قانون أقره الكنيست في عام ١٩٨٥، يحظر طرح مشاريع قوانين «تنفي وجود إسرائيل كدولة للشعب اليهودي»[١١].

وعلى الرغم من أن الصهيونية حركة اضطهدت اليهود وغير اليهود سابقًا، لكن يبقى أن الصهيونية، كانت ولا تزال، مرتكزًا للقومية اليهودية من جانب، وملتصقة تمامًا بدولة إسرائيل من جانب آخر.

وحتى مع مضي الوقت واستقرار دولة إسرائيل على أرض الغير لم تُلغَ الفكرة الصهيونية المركزية، وهي أن أرض الميعاد تمتد من نهر النيل بمصر إلى النهر الكبير/الفرات (أو بطريقة أخرى من مصر إلى العراق الحالي)؛ ففي عام ١٩٥٦ أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بن جوريون أن السبب الحقيقي لحرب السويس هو «إعادة مملكة داود وسليمان إلى حدودها التوراتية»، وعند هذه النقطة من خطابه، وقف أعضاء الكنيست كافة، وأنشدوا النشيد الوطني الإسرائيلي»[١٢].

وفي أعقاب حرب ١٩٦٧، واحتلال إسرائيل سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، ورد في رسالة من بن

جوريون إلى الرئيس الفرنسي السابق شارل ديجول (١٩٦٧/١٢/٦) قوله: «لقد آمنا طوال آلاف السنين بنبوءات أنبيائنا، وبيننا أشخاص يؤمنون بمجيء المسيح الذي سيجمع يهود العالم أحياءً وأمواتًا في الأرض المقدسة»[١٣].

لقد كانت أفكار بن جوريون، مؤسس دولة إسرائيل، تقوم على أن أهم ركن من أركان الدين اليهودي هو الارتباط بالأرض «أرض الميعاد»، وأن تعلق اليهودي «بأرض الميعاد» ناتج عن الصبغة القومية والإقليمية في الدين اليهودي، وأن اليهودي الحقيقي هو الذي «يرجع إلى هذه الأرض، أما من يرفض «العودة» والاستيطان في فلسطين، فيعد خارجًا على الدين، تاركًا لله، لأن الإله «يهوه» ظهر مرتبطًا بهذه الأرض».

وبرأي بن جوريون، فإن «الصهيوني هو اليهودي الذي يحس ويعترف بأنه يعيش في منفى، إذا كان من مواطني أي بلد غير إسرائيل، ولذلك يقرر العودة إلى جبل صهيون».

وبهذا المعنى، فإن الصهيونية هي الجانب القومي في اليهودية، واليهودية هي الجانب الديني في الصهيونية، وإسرائيل بالتالي تحقيق سياسي للاثنين معًا؛ الأمر الذي يعني أن الصهيونية هي الوجه السياسي- الفكري والأيديولوجي لليهودية، كما أن اليهودية هي المرتكز الديني للصهيونية. أما «إسرائيل» فهي التجسيد العملي والسياسي والكياني للظاهرتين معًا[١٤].

وفي هذا الإطار يقول الكاتب اليهودي هيرمان ووك في كتابه «هذا هو إلهي»[١٥]: «إن دولة (إسرائيل)، التي هي أحدث تحقيق لأقدم حلم ديني في الأرض، وضع مُخَطّطها مؤسّس لا ديني، وأوجدها رجال هم بالأغلب لا يراعون أحكام العقيدة. ومع ذلك فإنّ الصهيونية التي ازدهرت حاليًا في (إسرائيل) تقع بالتأكيد ضمن مجال النظر البعيد للديانة اليهودية».

وبالنظر إلى هذا الارتباط، المتلاحم غير المنفصل، بين إسرائيل كـ«دولة» والصهيونية كـ«حركة»، فإن اليهود داخل إسرائيل وخارجها قد اعتبروا أن قرار الأمم الجمعية العامة بالأمم المتحدة الصادر في ١٠ من نوفمبر ١٩٧٥، والذي ذكر أن الصهيونية «شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري»، ودعا إلى التخلي عن الصهيونية كحل للمشكلة الإسرائيلية، بمثابة إعلان حرب من جانب الأمم المتحدة على الشعب اليهودي واليهودية. وفي هذا العام عُقد المؤتمر الصهيوني الثامن والعشرون في القدس المحتلة، وفيه أعلن رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيجين، أنه «لا يمكن الفصل بين القومية وبين الدين في اليهودية». وعقد «مؤتمر أورشليم لوحدة الشعب اليهودي» يوم ٣ من ديسمبر ١٩٧٥ داخل الكنيست الإسرائيلي، وشارك فيه ١٧٠ من زعماء اليهود في العالم، وألقى فيه رئيس «دولة إسرائيل» أفرايم كاتسير، كلمة قال فيها: «إن هذا المؤتمر يشكل رمزا لوحدة إسرائيل واليهود والصهيونية» [١٦].

ثانيًا: «يهودية» إسرائيل.. نيو صهيونية أمنية

بقيت الذهنية الإسرائيلية منذ النشأة مسكونة بهاجس صهيوني يقوم على التوسع جغرافيًا وسكانيًا، فحدث التوسع الأول في حرب ١٩٦٧، فيما كان الثاني توسعًا داخليًا مستمرًا من خلال مصادرة الأراضي العربية واستقدام مزيد من يهود العالم.

ومثلت نتائج هذه الحرب منعطفًا تاريخيًا في تاريخ التوسع الصهيوني الذي حقق أقصى اتساع له وظن أنه بلغ الحدود الآمنة، وللمرة الأولى يجد معظم الفصائل القومية للحركة الصهيونية المتطرفة، ومنهم المسيحيون الصهيونيون، أنه بات من الممكن عمليًا إقامة بني إسرائيل على إيرتز (أرض الميعاد باللغة العبرية) بكاملها، من النيل إلى الفرات، وليس على الجزء الأضيق الذي يقتصر على منطقة ما بين البحر ونهر الأردن.

بيد أن حرب أكتوبر ١٩٧٣، وما أفرزته من نتائج عسكرية ثم سياسية، كانت الدليل الأبرز على أن فكرة أرض الميعاد (الكبرى) لا تعدو كونها حلمًا صهيونيًا لن يمكن تحقيقه، علاوة على أن بداية الحديث عن أجواء للسلام بين العرب وإسرائيل منذ مبادرة روجرز في عام ١٩٧٠ عُدَّت دليلا إضافيًا على أن الإسرائيليين لن يمكنهم أن يعيشوا وسط محيط من العداء العربي دون الاعتراف بدولتهم، والذي يقتضي تنازلات كبرى في سبيل تحقيق غاية البقاء «الآمن»، ولو ضمن التعريف الأضيق لأرض الميعاد.

ومع دخول مصر في عملية السلام مع إسرائيل، بدأ الحديث يتلاشى إسرائيليًا عن مفهوم إسرائيل الكبرى جغرافيًا ليتحول إلى مفهوم إسرائيل المتوسعة استيطانيًا والمحصنة أمنيًا، كما بدت هناك قناعة داخل معظم قطاعات عريضة من القوى الإسرائيلية بضرورة التوصل لصيغة حل وسط يجمع بين الحد الأقصى من «الأمن» و«الأرض»، وبين الحد الأدنى من السكان الفلسطينيين العرب الذين يعيشون تحت الحكم الإسرائيلي بحيث تتم إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين جميعهم في بعض مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، أي تسلم المناطق الآهلة بكثافة سكانية عربية إلى إدارة عربية أو حتى فلسطينية[١٧].

وهنا يمكن القول إن الصهيونية التقليدية التي طبعت بالغطاء الديني الصرف قد بدأت في التحول إلى نيو -صهيونية «أمنية» تقوم على تحقيق الحد الأقصى من الأمن، دون أن تغفل البعد الديني، سيما وأن الكثير من الإسرائيليين، سواء من

اليمين الديني أو العلماني، يرفض بصورة مطلقة التنازل عن أي منطقة ضمن حدود أرض إسرائيل «التاريخية».

ويظهر هذا البعد بوضوح فيما يكشفه مؤلف كتاب «أرض إسرائيل الكاملة»، أرييه نائور، الأستاذ بجامعة بن جوريون، وعمل سابقًا سكرتيرًا خاصًا بحكومة مناحيم بيجين، عن مخطط شارون السري إبان غزو لبنان عام ١٩٨٢، حيث يقول: «هذا المخطط الذي هدف إليه شارون هو احتلال لبنان ومن ثم إخراج اللاجئين الفلسطينيين إلى الأردن، وبالتالي دعم إقامة الدولة الفلسطينية كوطن بديل للفلسطينيين». ويؤكد نائور أن مخططات شارون في اجتياح لبنان وفي تشجيع الاستيطان في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ لم تنبع انطلاقًا من إيمان شارون بفكرة أرض إسرائيل الكبرى؛ لأنه لا يمكن اعتبار شارون يؤمن بأيديولوجيا دينية، وإنما من خلال اعتقاده بأنه من الضروري الحفاظ على المناطق والاستيطان في كل مكان ممكن لأنه بذلك تكون إسرائيل أقوى وأكبر»[١٨].

إسرائيل إذن ومنذ انطلاق عملية التسوية، سعت لاعتراف الأطراف العربية بها كدولة ستعمل في كل حال على توفير أقصى درجات الأمن، وتحقيق أدنى حد من الوجود العربي داخلها. وقد تعزز هذا التوجه مع الفشل الإسرائيلي في قمع الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧ – ١٩٩٣)، ثم مع انطلاق مسيرة التفاوض مع الفلسطينيين منذ العام ١٩٩١، وهو العام ذاته الذي ألغت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ١٦ من ديسمبر قرار اعتبار الصهيونية حركة عنصرية.

في هذا السياق مثّل اتفاق أوسلو (١٣ من سبتمبر ١٩٩٣) بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بداية الانحسار للفكرة الصهيونية، بمعناها الأوسع؛ لأنه وبغض الطرف عن بعض سلبيات الاتفاق أو عدم استكمال مسيرة أوسلو فيما بعد، فإن الاتفاق في حد ذاته كان بمثابة تطبيق لفكرة منح الفلسطينيين حكمًا ذاتيًا في الضفة الغربية وغزة لحين قيام دولة فلسطينية، كما أنه نظريًا قد فرض على إسرائيل ما يشبه الحدود لأول مرة في تاريخها، حتى وإن كان هناك، من الناحية العملية، اتفاق عام بين جميع القوى –والمشاريع– الإسرائيلية على عدم الانسحاب الكامل وضم أجزاء تعدها إسرائيل مهمة من الضفة الغربية إلى إسرائيل بصورة نهائية، واعتبار ضم القدس أمرًا مفروغًا منه، وشبه إجماع على عدم الانسحاب من مرتفعات الجولان أو الانسحاب منها بشروط تعجيزية تضمن التطبيع والأمن الكاملين لإسرائيل مع سوريا.

والثابت في جميع هذه المراحل، حربيًا وسلميًا، بين إسرائيل والعرب، أن إسرائيل كانت تطبق على أرض الواقع سياسة تقوم على «يهودية الدولة» في ناحية التعامل مع فلسطينيي ٤٨ و٦٧، إلا أنها لم تطلب قط الاعتراف بها كدولة «يهودية» منذ انطلاق

ظهر مصطلح «يهودية» إسرائيل لأول مرة وبشكل علني من قبل الرئيس الأمريكي بوش في قمة شرم الشيخ يوم ٣ يونيو ٢٠٠٣

التفاوض مع مصر، ثم الأردن، ثم منظمة التحرير الفلسطينية والتي توقفت في العام ٢٠٠٠، بل نالت اعترافًا عربيًا بوجودها كدولة أو كما جاء في وثيقة أوسلو عبارة فضفاضة هي (حق إسرائيل في الوجود).

ولا يعني ذلك أن الحلم الصهيوني بفكرة إسرائيل الكبرى قد أُلغي، على الأقل عاطفيًا وأيديولوجيًا، من ذاكرة بعض أقطاب اليمين الإسرائيلي؛ فقد صرح رئيس الوزراء إسحق شامير في لحظة تأثر وجداني عميق ساعة تدفق المهاجرين السوفيت في مطلع التسعينيات بأن «إسرائيل الكبرى من البحر إلى النهر هي عقيدتي وحلمي شخصيًا»[١٩]، وأنه «بدون هذا الكيان لن تكتمل الهجرة ولا الصعود إلى أرض الميعاد ولا أمن الإسرائيليين وسلامتهم». بل إن كل قادة إسرائيل، سواء من العمل أو الليكود، ومنذ انطلاق التسوية مع الفلسطينيين في بداية التسعينيات يصورون أمام الرأي العام الدولي أنهم يتخلون عن جزء من أرض الميعاد ويقدمون تنازلات مؤلمة لأجل السلام. وداخل حزب الليكود لا يوجد منذ سقوط إسحق شامير في عام ١٩٩٢ من يتحدث عن أرض إسرائيل الكبرى بالمفهوم الأيديولوجي، فما تبقى لليكود من أيديولوجية أرض إسرائيل الكاملة هو الادعاء الأمني فقط، حيث إن رئيسين من رؤساء الحكومة عن الليكود ما بعد اتفاقيات أوسلو (مرحلة التسعينيات)، نتنياهو وشارون، استمرا في عملية التسوية السياسية كل حسب أسلوبه الخاص.

وكما سبق لم تطالب إسرائيل في أي وقت خلال مسيرة المفاوضات مع الأطراف العربية بـ«يهودية» الدولة ولم تكن شرطًا رئيسًا في أي مفاوضات، بل لم تسعَ إسرائيل لاعتراف الأطراف الغربية بهذا الأمر الذي لا يزال يتكرس رويدًا رويدًا على أرض الواقع من خلال سياسة الاستيطان في الضفة الغربية والقدس واعتماد سياسة تضييق الخناق على عرب الداخل.

وفي حمأة توقف عملية التسوية منذ أواخر العام ٢٠٠٠، وانطلاق الانتفاضة الثانية، ثم أحداث ١١ من سبتمبر ٢٠٠١ وما أعقبها من إعلان الحرب الأمريكية ضد «الإرهاب» والاستعداد الأمريكي لاحتلال العراق، طرح الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش رؤيته لحل الدولتين في ٢٤ يونيو ٢٠٠٢، ووافقت عليها الرباعية الدولية في ٢٠ من ديسمبر من

العام نفسه، لكنها لم تعلن رسميًا من قِبل وزارة الخارجية الأمريكية إلا في ٣٠ من أبريل ٢٠٠٣ (أي بعد غزو العراق).

عند هذا الحد، بدأت أفكار شارون النيو صهيونية تتبلور بشكل واضح، إذ صادقت الحكومة الإسرائيلية يوم ٢٥ من مايو ٢٠٠٣ على خطة خارطة الطريق، وأرفقت هذه الموافقة بالتحفظات الأربعة عشر، التي وعدت إدارة بوش أن تأخذها في الاعتبار بكامل الجدية، وكان من بين هذه التحفظات ما يلي[٢٠]:

- التحفظ رقم (٦): «فيما يتعلق بكل من الإعلانات الافتتاحية والختامية، يجب تضمينها الإشارة إلى حق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية، والتنازل عن أي حق في العودة (للفلسطينيين) إلى دولة إسرائيل».

- التحفظ رقم (٥): «تحدَّد سمة الدولة الفلسطينية الانتقالية بالتفاوض بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. ويكون للدولة الانتقالية حدود انتقالية وبعض مظاهر السيادة، وأن تكون منزوعة السلاح بشكل كامل دون قوات عسكرية، ولن يكون لها صلاحية عقد التحالفات الدفاعية أو التعاون العسكري، والإشراف الإسرائيلي على دخول وخروج جميع الأشخاص والبضائع، وكذلك في مجالي الجو والمجال الإلكترومغناطيسي».

- التحفظ رقم (٩): «لن يكون هناك إشراك لقضايا تعود للحل النهائي. ومن ضمن القضايا التي لا تناقش: المستوطنات في يهودا والسامرة وغزة (باستثناء تجميد الاستيطان والنقاط غير القانونية)، ووضع السلطة الفلسطينية ومؤسساتها في القدس، وكل القضايا الأخرى التي يتصل جوهرها بالتسوية النهائية».

- التحفظ رقم (١٠): «شطب المرجعيات باستثناء القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، فتسوية على أساس خارطة الطريق هي تسوية مستقلة بذاتها، وتؤخذ الصلاحيات منها. المرجع الوحيد الممكن هو القراران السابقان كخط عام لإدارة المفاوضات المستقبلية حول التسوية الدائمة».

- التحفظ رقم (١٤): «تدعم الدول العربية هذا المسار عبر إدانة النشاط الإرهابي. ولا تقام أي صلة بين المسار الفلسطيني مع المسارات الأخرى (السورية - اللبنانية)».

وإجمالا فإن شارون وضع هذه التحفظات ليهرب من استحقاقات خارطة الطريق والاكتفاء منها فقط بما يخص وضع حد للعمليات «الإرهابية» التي يقوم بها الفلسطينيون دون التقيد بوقف الاستيطان أو قيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا يمكنها الحياة.

وبناءً على هذه التحفظات، ظهر مصطلح «يهودية» إسرائيل لأول مرة وبشكل علني من قبل الرئيس الأمريكي بوش في قمة شرم الشيخ يوم ٣ من يونيو ٢٠٠٣، ثم في قمة العقبة في اليوم التالي مباشرة، حينما أعلن التزام بلاده بضمان أمن «إسرائيل» كدولة يهودية نابضة بالحياة، في تعبير واضح عن تبني واشنطن معظم التحفظات الـ١٤ للحكومة الإسرائيلية على خطة خريطة الطريق.

وتزامنًا مع ذلك، أقر الكنيست يوم ١٦ من يوليو ٢٠٠٣ (أي بعد أيام من إعلان بوش السابق)مشروع قرار تقدمت به كتلة الليكود، يقضي بـ«ضرورة تعميق فكرة يهودية الدولة وتعميمها على دول العالم ومحاولة انتزاع موقف فلسطيني إلى جانب القرار المذكور»[٢١].

وقد تضمن القرار أيضًا إشارات إلى أن الضفة الغربية وقطاع غزة ليست مناطق محتلة، لا من الناحية التاريخية، ولا من ناحية القانون الدولي، ولا بموجب الاتفاقيات التي وقعتها «إسرائيل». ودعا القرار إلى مواصلة تعزيز المستوطنات وتطويرها، وإلى التمسك بالخطوط الحمراء، وفي مقدمتها السيادة المطلقة على القدس بشقيها الغربي والشرقي المحتلين في عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، والاحتفاظ كذلك بالمناطق الأمنية.

أكثر من ذلك، فإن شارون وهو يعيد هذا المصطلح القديم الجديد، ذهب إلى القول بأن «حدود إسرائيل هي من البحر الأبيض المتوسط في الغرب إلى نهر الأردن في الشرق، ولن تكون إسرائيل إلا دولة يهودية نقية وهي لليهود في إسرائيل وكل العالم».

وقد وضح هذا التوجه جليًا بعد أشهر قليلة من إعلان خطة خارطة الطريق؛ ففي مؤتمر «ميزان المناعة والأمن القومي» (مؤتمر هرتزيليا) الرابع، تحدث شارون يوم ١٨ من ديسمبر ٢٠٠٣ للمرة الأولى عن خطته لفك الارتباط واتخاذ إسرائيل خطوة أمنية من طرف واحد لفك الارتباط مع الفلسطينيين، وذكر أنها «خطة ترمي إلى منح الحد الأقصى من الأمن لإسرائيل وإلى خلق الحد الأدنى من الاحتكاك بين إسرائيل والفلسطينيين».

وأكد شارون في هذا المؤتمر أن «مهمتنا جميعًا هي تصميم وجه إسرائيل اليهودية والديمقراطية.. دولة تستوعب هجرة تشكل مركزًا روحيًا وقوميًا لكل يهود العالم وبؤرة جذب لعشرات آلاف المهاجرين كل عام. الهجرة هي الهدف المركزي لدولة إسرائيل»[٢٢].

وبالفعل طرح شارون النسخة الأولى من خطة فك الارتباط يوم ١٤ من أبريل ٢٠٠٤، وهو اليوم نفسه الذي تبادل فيه رسالة الضمانات مع الرئيس الأمريكي بوش، حيث اعترف بوش لإسرائيل بحقها المزعوم بضم أجزاء من الضفة الغربية وبحقها في رفض الانسحاب إلى حدود يونيو ١٩٦٧، قائلا: «المستوطنات باتت أمرًا واقعًا، والحدود المذكورة ليست بالمقابل

أمرًا واقعًا. وقد وافقت الحكومة الإسرائيلية على الخطة في نسختها النهائية يوم ٦ يونيو ٢٠٠٤، وتم الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في أغسطس عام ٢٠٠٥.

لقد أقام شارون بتلك الخطوات نوعًا يمكن أن يطلق عليه «نيو صهيونية» أمنية ذات بعد ديني أيضًا، أو أنه المؤسس الحقيقي لمبدأ «يهودية» إسرائيل؛ فمخططات شارون منذ وصوله للسلطة في عام ٢٠٠١ ثم إعادة انتخابه في عام ٢٠٠٣ حتى اختفائه عن المسرح السياسي في أواخر عام ٢٠٠٥، هي ما أسست لتكريس واقع «يهودية» الدولة فعليًا ونقلها من الإطار النظري -الأيديولوجي إلى النطاق العملي الخالص.

وواقعيًا، فإن شارون وإن طغت على أفكاره الأبعاد الأمنية والإستراتيجية، لم يتخلَ عن البعد الديني في طرحه لـ«يهودية» إسرائيل، وجعلها مكانًا لكل يهود العالم: فشارون هنا يمثل الصهيونية الجغرافية بمعناها الأضيق، أي أن أرض إسرائيل هي المنطقة ما بين البحر ونهر الأردن؛ ما يعني أن الانسحاب من غزة ما هو إلا تخلص من مشكلة أمنية وديموجرافية فلسطينية، في حين ستجري السيطرة على معظم أراضي الضفة الغربية وضم القدس تدريجيًا بشكل نهائي، ورفض تام لعودة اللاجئين، ومجرد إقامة ما يشبه الكيان الذاتي للفلسطينيين في غزة وبعض مناطق مفصولة عن بعضها البعض في الضفة الغربية بعد أن يستقطع الجدار العازل والتمدد الاستيطاني معظم أراضيها، وبحيث يستحيل التواصل والتلاصق بين الضفة والقطاع من جانب وبين الضفة والقدس من جانب آخر.

وعلى الناحية الأخرى لم يغفل شارون الصهيونية السكانية أيضًا، إذ وضع شارون مخططات مختلفة لاستقدام أكثر من مليون يهودي لإسرائيل خلال أعوام قليلة، كما بدأت حكومته سلسلة من الإجراءات لمحاولة «أسرلة» عرب ١٩٤٨، وتم فرض المزيد من القوانين العنصرية ضدهم، وبدأ الحديث يعود مجددًا لمبدأ تبادل الأراضي في أي تسوية دائمة مع الفلسطينيين بحيث تتم عملية تهجير «ترانسفير» لفلسطينيي ٤٨، ويكونون جزءًا من الكيان الفلسطيني الذاتي، الذي سيطلق عليه إن قام، استثناءً، اسم «دولة».

ومن فوق منبر الأمم المتحدة، وفي كلمة شارون أمام الجمعية العامة (٢٣)، يوم ١٥ من سبتمبر ٢٠٠٥، أخذ شارون يسوّق دوليًا لتلك الأفكار القائمة مركزيا على «يهودية» الدولة العبرية. في هذا الخطاب القصير تكررت عبارات (الشعب اليهودي، وأرض إسرائيل، وبلاد أرض إسرائيل، والدولة اليهودية) نحو ١٩ مرة.

استهل شارون خطابه بعبارة: «لقد جئت من أورشليم القدس عاصمة الشعب اليهودي من أكثر من ٣٠٠٠ سنة». ومن بين ما قاله: «إن ذاكرة الشعب اليهودي طويلة المدى هي التي وحدت الشتات طيلة آلاف السنين، وهم في طريقهم إلى الأرض الموعودة. أرض إسرائيل هي أغلى ما نملكه نحن اليهود، الأرض مشبعة بآثار التاريخ اليهودي، ودائمًا كان يهود يسكنون أرض إسرائيل ولم يتركوها، أرض إسرائيل هي الكتاب المقدس المفتوح أمام الجميع، شهادة الملكية والهوية والحق للشعب اليهودي... قلبها النابض أورشليم الموحدة مدينة الهيكل مركز حياة الشعب اليهودي على مر أجياله. أسمعكم الأقوال لأنها لب وعيي اليهودي، وإيماني بالحق الأبدي للشعب اليهودي على أرض إسرائيل لا يهزه شيء».

وفي تسويقه لصورة السلام المقبلة قال شارون: «أنا أحد من يؤمنون بإمكانية التوصل إلى تسوية مقبولة، وتعايش، وحسن الجوار بين اليهود والعرب. ولكن عليَّ أن أؤكد حقيقة واحدة، سوف لن يكون أي تنازل عن حق إسرائيل في العيش كدولة يهودية بأمن تام، تحميها حدود آمنة بلا تهديدات أو إرهاب».

وبالنسبة لمستقبل القدس، يقول: «أورشليم الموحدة، مدينة الهيكل المقدس على جبل موريا هي مركز حياة الشعب اليهودي، وهي العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل إلى أبد الآبدين».

وحول انسحاب إسرائيل من قطاع غزة ورؤيته للفلسطينيين ومستقبلهم، ذكر شارون أن «أرض إسرائيل هي أغلى ما نملكه نحن اليهود، وأي تنازل عن أي جزء من إرث أجدادنا عسير علينا، حق ملكية الشعب اليهودي على أرض إسرائيل لا يعني تجاهل حق الآخرين في الأرض، لأن الفلسطينيين سوف يكونون جيراننا إلى الأبد، ولا ننوي التحكم فيهم. من حقهم أن يعيشوا بحرية، وفي كيان قومي ذي سيادة في دولة خاصة بهم».

إن هذا الخطاب يعد التجسيد الحقيقي ليهودية إسرائيل المزعومة، بل إنه بمثابة تأكيد الفكرة الصهيونية من جذورها عقلية الجيتو والفصل والانعزالية والعنصرية، ويمكن استنتاج بعض الخلاصات من هذا الخطاب فيما يلي:

١ ـ الانسحاب الإسرائيلي من غزة هو انسحاب من جزء من أرض إسرائيل التاريخية، بل هو تخلٍ عن حق يملكه اليهود دون غيرهم.

٢ ـ الانسحاب هو من أجل الحفاظ على يهودية دولة إسرائيل بأمن تام دون تهديد أو إرهاب، وبالتالي فتوجيه ضربات للفلسطينيين «الإرهابيين» هو جزء من كينونة العنف الإسرائيلي وفق عقيدة أو هاجس الأمن المطلق، والجدار والاستيطان ومحاصرة غزة رغم الانسحاب منها وتضييق الخناق على فلسطيني الداخل هو إكمال أمني لإسرائيل.

٣ ـ أن إسرائيل مفتوحة لهجرة كل يهود العالم، إن أمكن، فهي وإن ضاقت حدودها، ستبقى أرض الميعاد.

٤ ـ أن أورشليم «الموحدة»، أي مجموع القدس الشرقية والغربية، هي عاصمة إسرائيل الأبدية، وأي انسحاب من الضفة الغربية (يهودا والسامرة) سيكون تنازلا مؤلمًا عن جزء من أرض الميعاد، وبالتالي أسقط شارون من حساباته التاريخ الذي قرأه قراءة توراتية وميثولوجية وصهيونية فقط، وألغى تلقائيًا الهويات التاريخية والثقافية والدينية لأرض فلسطين، وفي مقدمتها القدس.

٥ ـ أشار شارون إلى حق الفلسطينيين في العيش في كيان قومي ذي سيادة في دولة خاصة بهم، لكنه ربط ذلك، بجوار ما سبق من أنها دولة دون سيادة، بوفاء الفلسطينيين بالتزاماتهم ووضع حد للإرهاب ولبنيته التحتية والقضاء على فوضى العصابات المسلحة والكف عن التحريض وعن تربية الأطفال على كراهية اليهود والعداء لإسرائيل، مشيرًا إلى أهمية الجدار العازل لتحقيق أقصى درجات الأمن للإسرائيليين (٢٤).

٦ ـ وفي مقابل خطوة الانسحاب من غزة من طرف واحد، كان وزير الخارجية حينذاك، سيلفان شالوم، يطالب العرب من على المنبر نفسه بمزيد من تطبيع العلاقات مع إسرائيل، معلنًا عن انهيار الجدار الحديدي الذي فصل بين العرب والفلسطينيين وبين الدولة العبرية في الماضي، ومؤكدًا ضرورة الإعلان علانية عن هذه العلاقات.

والحاصل من ذلك أن قادة إسرائيل قد استغلوا الظروف الدولية والإقليمية بعد سبتمبر ٢٠٠١ لإعادة إنتاج «الصهيونية»، والحديث عن مخاطر تحيق بمستقبل إسرائيل كدولة «يهودية»؛ إذ إنه بدون الصهيونية يكتنف مستقبل إسرائيل كدولة «يهودية» الغموض، وبدون وجود إسرائيل «يهودية» تندثر الصهيونية؛ فحينما قرر شارون فرض تسوية أحادية الجانب على الجانب الفلسطيني، عاد للصهيونية من أجل تبرير خطواته وتسويقها أمام العالم.

على درب شارون، سار إيهود أولمرت وريث شارون في حزب كاديما. يقول أولمرت في مؤتمر هرتزيليا السادس (يناير ٢٠٠٦): إن «الخطوة الأكثر أهمية أمام إسرائيل هي رسم الحدود الدائمة لدولة إسرائيل من أجل ضمان الأغلبية اليهودية في الدولة». ويقتبس من جابوتنيسكي أهمية هذا الأمر ليؤكد أن «اصطلاح دولة لليهود واضح، فهو يعني أغلبية يهودية، بذلك بدأت الصهيونية وفيه أساس وجودها وسوف تستمر على هذا الأساس إلى أن تحقق الهدف أو تندثر... ووجود أغلبية يهودية في دولة إسرائيل لا يتحقق مع استمرار السيطرة على السكان الفلسطينيين في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغزة. نحن نتمسك بإصرار بالحق التاريخي لشعب إسرائيل في أرض إسرائيل بكاملها، إن كل تلة في يهودا وكل شبر في السامرة جزء من وطننا التاريخي، فنحن لا ننسى ذلك للحظة واحدة. ومع ذلك فإن الاختيار بين الرغبة في تمكين كل يهودي من السكن في أي مكان وبقاء دولة إسرائيل كدولة يهودية يستوجب التنازل عن أجزاء من أرض إسرائيل، وهذا ليس تنازلا عن الفكرة الصهيونية، وإنما التجسيد الجوهري لهدف الصهيونية المتمثل في ضمان وجود دولة يهودية وديمقراطية في أرض إسرائيل»(٢٥).

وأضاف أولمرت: «لذلك حتى نضمن وجود الوطن القومي اليهودي، نحن لا نستطيع مواصلة السيطرة على المناطق التي تعيش فيها غالبية السكان الفلسطينيين، علينا أن نبلور في أقرب وقت ممكن خطًا حدوديًا واضحًا يعكس الواقع الديموجرافي الذي نشأ على الأرض.. سوف تحتفظ إسرائيل بالمناطق الأمنية وبكتل الاستيطان اليهودية والأماكن التي لها أهمية قومية عليا للشعب اليهودي، وفي طليعتها القدس الموحدة، تحت سيادة إسرائيل. لا وجود لدولة يهودية دون أن تكون القدس العاصمة في قلبها».

وعلى أرض الواقع، وخلال الاستعداد لانعقاد مؤتمر أنابوليس للسلام (٢٧ من نوفمبر ٢٠٠٧)، تقدمت الحكومة الإسرائيلية برئاسة أولمرت بمجموعة من المطالب للسلطة الوطنية الفلسطينية، منها مطلب يحدث للمرة الأولى في تاريخ الصراع، وهو الاعتراف بإسرائيل كدولة «يهودية» أو «دولة الشعب اليهودي»، وهو الأمر الذي رفضه الجانب الفلسطيني الذي أكد أن منظمة التحرير تبادلت الاعتراف مع إسرائيل سابقًا، ومن ثم لا يوجد مبرر لإعادة الاعتراف من قِبل الفلسطينيين بإسرائيل كدولة «يهودية».

وقد طرحت الحكومة الإسرائيلية هذا الأمر خلال مؤتمر أنابوليس، ليس كشرط للتفاوض ولا حتى كشرط للاتفاق، وإنما لابتزاز وانتزاع التنازلات من الفلسطينيين، حيث تم حذف الإشارة إلى قضايا الوضع النهائي (القدس والحدود واللاجئين)، مقابل حذف الإشارة إلى الدولة «اليهودية». علمًا بأن رئيسة طاقم التفاوض الإسرائيلي وزيرة الخارجية حينئذ، تسيبي ليفني، سبق لها أن عبرت عن اعتقادها بأن «يهودية» إسرائيل أمر يتكرس على أرض الواقع(٢٦).

ثالثًا: نتنياهو وأوباما.. توافق على «يهودية» إسرائيل

أخذ مصطلح «يهودية» الدولة العبرية يتغلغل داخل جميع الأوساط الإسرائيلية منذ عام ٢٠٠٣، بحيث بات هناك ما يشبه الإجماع على هذه الفكرة كما وضح في ثلاثي «أولمرت- ليفني- باراك» (حكومة كاديما/العمل) خلال الأعوام الثلاثة السابقة لعودة نتنياهو رئيسًا للوزراء في عام ٢٠٠٩؛ فاليمين المتطرف

(الأحزاب اليمينية المتشددة، والليكود) ويمين الوسط (حزب كاديما) واليسار (حزب العمل) يتفقون في طرحهم على أن إسرائيل يجب أن تكون دولة «يهودية»، وإن كان ثمة جدل كبير حول هذا المعنى، كما سيأتي لاحقًا.

ويظهر ذلك جليًا في برامج غالبية الأحزاب الإسرائيلية في انتخابات ٢٠٠٩، حيث شغل كل من التشديد على «يهودية الدولة» والضغط على عرب ٤٨ أولوية كبرى في هذه البرامج، التي أكدت ضيق الفوارق بين أيديولوجيات الأحزاب اليهودية في إسرائيل، سواء أكانت تمثل اليسار أم الوسط أم اليمين، وأن الممارسات الهادفة لتحويل الدولة لـ«يهودية» خالصة أمر يجتمع فيه غلاة المتطرفين ومؤسسات إسرائيل الرسمية، وخاصة في نظرتهم إلى عرب ٤٨ على أنهم «لاجئون» يجب ترحيلهم عبر سياسات الحرمان والضغط والتضييق المتواصل.

وقد تضمن البرنامج الانتخابي لكل من حزب الليكود بزعامة نتنياهو وحزب إسرائيل بيتنا بزعامة المتطرف أفيجدور ليبرمان، دعوات صريحة إلى تهجير عرب ٤٨ من قراهم إلى الضفة الغربية. ولا يكف ليبرمان عن استهدافهم في كل مناسبة؛ فتارة يصفهم بأنهم «لاجئون مسلمون»، وتارة يقول: «لابد من ترحيلهم لأنهم قد أقاموا حكمًا ذاتيًا خاصًا بهم، وسينفصلون مثل كوسوفا حينما تسمح الفرصة بذلك». أما تسيبي ليفني زعيمة حزب كاديما فتذكر أن «المكان الطبيعي لعرب ٤٨ هو الدولة الفلسطينية الجديدة».

وكان نتنياهو قد تفاخر في عام ٢٠٠٦ بدوره -حينما كان يشغل وزارة المالية في حكومة شارون (٢٠٠٣ - ٢٠٠٥)- في خفض نسبة المواليد في أوساط فلسطينيي ٤٨، على اعتبار أن ذلك خطوة يتطلبها «النضال من أجل الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة». وذكر أنه تعمد «تقليص مخصصات الضمان الاجتماعي التي تمنحها الدولة للأطفال وللعائلات كثيرة الأولاد؛ مما أدى إلى انخفاض الفارق بين نسبة ولادات فلسطينيي ٤٨ وولادات العائلات اليهودية من ٣٪ إلى ١٪ خلال عامين»[٢٧].

على أي حال، فإن وصول نتنياهو وليبرمان، أي اليمين المتطرف، للسلطة في عام ٢٠٠٩، لا يعني أن اليمين فقط هو من يسعى لتكريس «يهودية» الدولة كأمر واقع، أو ضرورة الاعتراف بهذا الأمر من قِبل السلطة الفلسطينية؛ فسلسلة الإجراءات الساعية لإعمال «الأسرلة» ثم «التهويد» داخل أوساط الأقلية العربية في إسرائيل لم تنقطع يومًا على جميع المستويات، التاريخية والسكانية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية. كما أن ابتلاع القدس الشرقية واستكمال الجدار العازل وتكثيف الاستيطان في الضفة الغربية وشطب قضايا الحل النهائي في أي مفاوضات مع الفلسطينيين باتت أمورًا ثابتة لتكريس فكرة «يهودية» إسرائيل. ويعزز حقيقة هذا التوجه الإسرائيلي الجديد هو شبه الإجماع الإسرائيلي حول ضرورة الاعتراف الفلسطيني - العربي بإسرائيل كدولة «يهودية»، فلا تسوية ولا دولة بدون مثل هذا الاعتراف الذي كانت أطلقته تسيبي ليفني، وأولمرت، بمنتهى الوضوح في مفاوضاتها مع السلطة الفلسطينية، ثم إيهود باراك، والآن يأتي نتنياهو وليبرمان (اليمينيان المتشددان) وشيمون بيريز (الرئيس السابق لحزب العمل).

ومنذ توليه رئاسة الوزراء في مارس ٢٠٠٩، لم يتوقف نتنياهو عن اشتراطاته المتكررة لبدء التفاوض مع الفلسطينيين، في ظل وجود إدارة أوباما التي تسعى إلى تفعيل حل الدولتين كمخرج لأزمات أمريكا المختلفة في منطقة الشرق الأوسط، ففي البداية اشترط نتنياهو على الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل كـ«دولة يهودية» قبل أي حديث عن موضوع حل الدولتين، حيث قال في أول لقاء مع المبعوث الأمريكي الخاص إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل في تل أبيب يوم ١٧ من أبريل ٢٠٠٩: إن «إسرائيل تنتظر من الفلسطينيين أن يعترفوا بدولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي قبل إقدام إسرائيل علنًا على قبول حل الدولتين»، وهو ما رفضته الرئاسة الفلسطينية معتبرة أنه يهدف إلى وضع العراقيل أمام حل الدولتين.

ومع تشديد إدارة أوباما على ضرورة وقف الاستيطان الإسرائيلي والبدء بمفاوضات على أساس حل الدولتين، تراجع نتنياهو (وهو واقعيا لم يتراجع) خطوة صغيرة لكن قاسية، إذ أعلن في خطابه[٢٨] في جامعة بار إيلان بتل أبيب، معقل اليمين، يوم ١٤ من يونيو (بعد ١٠ أيام من خطاب أوباما للعالم الإسلامي من القاهرة يوم ٤ من يونيو) مجموعة الثوابت التي تنطلق منها إسرائيل لحل الصراع، ومنها:

أولا: استعداد حكومته للقبول بدولة فلسطينية منزوعة السلاح، إذا ما اعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي. يقول نتنياهو: «إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، غير أن الجانب الفلسطيني ما زال يرفض الاعتراف بذلك.. إنني أتطلع إلى لحظة يقول فيها الزعماء الفلسطينيون هذا الكلام البسيط: إننا مستعدون للعيش إلى جانب دولة إسرائيل بصفتها دولة الشعب اليهودي.. (نريد) اعترافًا فلسطينيًا علنيًا وصادقًا بدولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي... نريد العيش معكم في سلام وجيرة حسنة... ولنبدأ مفاوضات سلام فورية دون شروط مسبقة».

ثانيًا: يقدم نتنياهو للفلسطينيين حكمًا ذاتيًا خاضعًا للإشراف الإسرائيلي، تحت مسمى «الدولة الفلسطينية» التي ستكون كما قال منزوعة السلاح، ولا تتمتع بالسيطرة على مجالها الجوي، وليس بإمكانها عقد تحالفات، قائلا: «إذا تلقينا هذه الضمانة بنزع السلاح والترتيبات الأمنية التي تطلبها إسرائيل، وإذا اعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة للشعب

اليهودي، سنكون مستعدين لاتفاق سلام حقيقي والوصول إلى حل بالنسبة لقيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح إلى جانب الدولة اليهودية». كما طالب بـ«التزام أمريكي واضح بأن الدولة الفلسطينية ستكون منزوعة السلاح، وبدون مجال جوي، ولن يكون بوسعها الدخول في تحالفات عسكرية، بل يجب أن تسيطر إسرائيل على مجالها الجوي».

ثالثًا: إسقاط حق عودة اللاجئين، حيث أكد نتنياهو أنه يجب حلها بعيدًا عن حدود إسرائيل، بقوله: «يجب أن يتم حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين خارج دولة إسرائيل؛ لأن المطالبة بإعادة اللاجئين إلى دولة إسرائيل ستؤدي إلى انهيار إسرائيل التي استوعبت مئات الآلاف من اللاجئين اليهود من الدول العربية، وأنا أؤمن بأنه من خلال حسن النية والاستثمارات الدولية يمكن حل هذه المشكلة».

رابعًا: لا لتقسيم القدس، عاصمة إسرائيل الأبدية الموحدة، حيث ذكر نتنياهو أن «القدس عاصمة إسرائيل وستظل موحدة، وحرية العبادة فيها مضمونة لكل أتباع الأديان». وكان نتنياهو قد أكد الرؤية نفسها لمستقبل القدس يوم ٢١ من مايو في ذكرى الاحتفال باحتلال القدس الشرقية في ذات اليوم من عام ١٩٦٧، إذ قال: «القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل.. كانت القدس وستبقى لنا، ولن يتم تقسيمها أو تفكيك وحدتها مرة أخرى». وأضاف: «السيادة الإسرائيلية وحدها على القدس الموحدة هي التي تضمن ممارسة الشعائر الدينية في حرية، وتضمن الوصول إلى الأماكن المقدسة للأديان الرئيسية الثلاثة».

خامسًا: بالنسبة للاستيطان، وعلى الرغم من أن الضغوط الأمريكية كانت في ذروتها في هذا الوقت، فإن نتنياهو أشار إلى إن إسرائيل لن تبني مزيدًا من المستوطنات، لكنه قال: «غير أنه يجب علينا أن نأخذ في الحسبان احتياجات سكان المستوطنات القائمة»، أي ما تسميه إسرائيل «نموًا طبيعيًا» داخل حدود ما تعتبرها «مستوطنات شرعية» في الضفة الغربية المحتلة؛ ما يعني أن حكومته لن تلتزم بوقف الاستيطان، وإنما تكثيفه كما سيرد في الخطوات التي اتخذتها حكومة نتنياهو في هذا الصدد.

سادسًا: يقدم نتنياهو الاعتبارات الأمنية على ما سواها؛ إذ يعتبر أن «أكبر خطر على دولة إسرائيل والشرق الأوسط والإنسانية برمتها هو التزاوج بين التطرف الإسلامي والسلاح النووي، قائلا: «أمامنا ثلاثة تحديات هي التهديد الإيراني، والأزمة الاقتصادية، والتقدم في عملية السلام».

وفيما يخص حركة حماس، قال: «على الفلسطينيين الاختيار بين طريق السلام وطريق حماس.. على السلطة الفلسطينية أن تفرض القانون والنظام، وأن تدحر حماس، فإسرائيل لن تتفاوض مع إرهابيين يحاولون تدميرها». وذكر أنه «مقابل وقف التحريض ضد إسرائيل سنضمن للفلسطينيين حرية التنقل».

سابعًا: وبالتوازي مع مواجهة الخطر الإيراني وأصولية حماس، فإن نتنياهو يقرن جميع ما سبق، بتحقيق «سلام إقليمي» مع العرب الذين لابد وأن يوافقوا على ما سبق من شروط، حيث أعرب عن استعداده للاجتماع مع زعماء الدول العربية في الرياض والقدس ودمشق، قائلا: «أناشد زعماء الدول العربية التعاون مع إسرائيل والفلسطينيين لتحقيق السلام الاقتصادي.. أناشد المستثمرين الخليجيين أن يتعاونوا مع إسرائيل والفلسطينيين لإقامة مناطق صناعية واقتصادية وسياحية».

وإضافة لما سبق، فإن نتنياهو، وعلى عكس كل من شارون وأولمرت، لا يؤمن بالخطوات أحادية الجانب التي اتخذتها إسرائيل، فقد ذكر نتنياهو يوم ٩ من أغسطس في جلسة لمجلس الوزراء بمناسبة الذكرى الرابعة للانسحاب من غزة أن تجربة تفكيك المستوطنات في قطاع غزة قبل ٤ سنوات كانت خطأ لن يتكرر، لم يجلب لنا لا السلام ولا الأمن، بعد أن خلت الساحة لحركة حماس الموالية لإيران، ولن نكرر هذا الخطأ ثانية»، في إشارة إلى عدم تفكيك أي مستوطنات بالضفة الغربية المحتلة[٢٩].

وفي ١١ من سبتمبر، وخلال اجتماعه في احتفال لحزب الليكود، أكد نتنياهو أنه «لن يتنازل عن مطلب الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، وأن القدس الموحدة هي عاصمة الشعب اليهودي». وقال: «من خطاب جامعة بار إيلان وأنا أعمل على تحقيق اعتراف دولي بمبدأين أساسيين، الأول هو: الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، والثاني هو عدم السماح بوجود «حماسستين» أخرى في قلب البلاد»، في إشارة إلى الضفة الغربية المحتلة.

وفي مقابل طرح نتنياهو فكرة دولة فلسطينية دون سيادة تذكر (فكرة الحكم الذاتي المنقوص)، يطرح رئيس الدولة شيمون بيريز، صاحب كتاب الشرق الأوسط الجديد، والذي يرى أن إقامة العلاقات الاقتصادية يجب ألا تؤجَّل أو ترتبط بالسلام؛ لأنها قد تكون مدخلا إليه، فكرة الدولة الفلسطينية المؤقتة؛ ففي لقائه مع الرئيس المصري حسني مبارك يوم ٧ من يوليو، أكد بيريز تأييده حل الدولتين، لكنه تمسك بـ«يهودية إسرائيل»، قائلا: «الموقف الإسرائيلي هو حل الدولتين، شعب واحد فلسطيني من جهة، وشعب واحد إسرائيلي»، مضيفًا أن «إسرائيل ستكون دولة يهودية، وفلسطين دولة عربية، وأن النقاش بهذا الصدد قد انتهى». واقترح بيريز إقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، بقوله: «إقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة لفترة زمنية، موجودة في خطة خارطة الطريق التي قبلها

الفلسطينيون والعرب والطرف الإسرائيلي والطرف الأمريكي وكل العرب»(٣٠).

والحاصل من ذلك أن قادة إسرائيل لا يؤمنون مطلقًا بفكرة إقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافيًا أو تتمتع بحقها كدولة، فضلا عن أن هذه الدولة، إن قامت، ستكون داخل حدود ٦٧ وليس على حدود ٦٧، أي ما يتبقى بعد الجدار العازل والمستوطنات والطرق الالتفافية وسواها.

واللافت أن أوباما وإدارته يؤيدون الطرح الإسرائيلي حول «يهودية» الدولة رغم إدراكهم جيدًا مغزى إسرائيل من ذلك، وهو التهرب من عملية السلام. وربما يقرأ أوباما ذلك بأنه اعتراف إسرائيلي صريح بوجود دولة أخرى (فلسطينية)، إلا أن ذلك مردود عليه؛ فمن ناحية لا يعتقد كثيرون من يهود أمريكا في فكرة «يهودية» إسرائيل لأنها تعني في البعد الديني أن يهود الشتات يجب عليهم الإيمان بذلك حتى يكونوا يهودًا(٣١)، كما أنها تتنافى من وجهة نظر بعضهم مع فكرة الديمقراطية بحد ذاتها. وثمة طرف ثالث يرى في طرح الدولة ثنائية القومية حلا للصراع بعد أن ثبت أن حل الدولتين لا يمكن تحقيقه. ومن ناحية ثانية فإن إدارة بوش، وهي توافق وتردد لفظ «يهودية» إسرائيل، كانت تنطلق من بُعد صهيو-مسيحي شكّل سياسة أمريكا الخارجية ونظرتها للعالم بعد أحداث ١١ من سبتمبر ٢٠٠١، بل وقبله في مشروع القرن الأمريكي الجديد الذي وضعه المحافظون الجدد في عام ١٩٩٧؛ وهو بعد كان يجب أن يغيب عن إدارة أوباما التي تدير السياسة الدولية بمنظار مختلف، على الأقل أيديولوجيًا. ومن ناحية ثالثة، ومع رفض العرب والفلسطينيين المطلق لـ«يهودية» إسرائيل، فإن إصرار أوباما عليها إنما يصب في خانة الانحياز السافر لإسرائيل.

المشكلة أن أوباما يبدو مقتنعًا بتلك الفكرة، فقد ساقها خلال حملته الانتخابية، حيث أكد في حديث مع بعض الصحف الإسرائيلية في ٢٩ من يناير ٢٠٠٨ حل الدولتين، لكنه قال: «الخطوط العريضة لأي اتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين يجب أن تضع في الاعتبار ضمان يهودية دولة إسرائيل». ورأى أن هذا الحل «لا يمكن أن يمضي قدمًا حتى تكون هناك ثقة بأن الفلسطينيين قادرون على إيجاد أجهزة أمنية من شأنها أن تمنع الهجمات المستمرة ضد إسرائيل». وبالنسبة لموضوع اللاجئين الفلسطينيين، قال: «إن اللاجئين الفلسطينيين ينتمون إلى دولتهم (الفلسطينية)، وليس لهم خيار بالمعنى الحرفي في العودة إلى إسرائيل»(٣٢).

ولذا لم يكن غريبًا أن يطلق ميتشل في أول زيارة له لمنطقة الشرق الأوسط، وخلال لقائه وزير خارجية إسرائيل ليبرمان، تصريحه بأن «سياسة واشنطن تدعم حل الدولتين، دولة فلسطينية تعيش بسلام إلى جانب دولة إسرائيل اليهودية». ولم يكن غريبًا كذلك أن يعيد أوباما في خطابه للعالم الإسلامي تأكيد أن «متانة الأواصر الرابطة بين أمريكا وإسرائيل معروفة على نطاق واسع، ولا يمكن قطع هذه الأواصر أبدًا، وهي تستند إلى علاقات ثقافية وتاريخية، وكذلك الاعتراف بأن رغبة اليهود في وجود وطن خاص لهم هي رغبة متأصلة في تاريخ مأساوي لا يمكن لأحد نفيه»(٣٣).

بيد أن الأخطر من ذلك، وكما جاء في كلمته أمام الجمعية للأمم المتحدة يوم ٢٣ من سبتمبر ٢٠٠٩(٣٤)، أن يربط أوباما بين مجرد وقف الاستيطان وبين شرعية إسرائيل كدولة «يهودية»، حيث ذكر اوباما أن الولايات المتحدة لا تقبل بشرعية مواصلة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية»، لكنه حينما يدعو لحل الدولتين، يقول: «أدعو إلى إقامة دولتين الواحدة إلى جانب الأخرى بسلام وأمن، دولة يهودية في إسرائيل مع أمن حقيقي لجميع الإسرائيليين، ودولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة وذات تواصل جغرافي لتضع نهاية للاحتلال الذي بدأ في العام ١٩٦٧».

إن أوباما إذن يربط قيام دولة فلسطينية بتحقيق أمن مطلق لإسرائيل، مقابل وضع نهاية للاحتلال على جزء من أرض ٦٧ المحتلة، وبالتالي يُسقط أوباما من أحاديثه المبادرة العربية والمرجعيات الدولية التي لم يشر لها من قريب أو بعيد في جميع ما يتعلق بأحاديثه عن تسوية الصراع، كما لم يشر أي من المسئولين الأمريكيين إلى إمكانية مناقشة قضايا الوضع الدائم، أو عودة نقطة المفاوضات إلى ما توقفت عنده في العام ٢٠٠٠.

وبموازاة ذلك، تطرح إدارة أوباما معادلة أمام العالم العربي مفادها: التطبيع مقابل التجميد المؤقت للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية (دون القدس الشرقية).

وتظهر ملامح خطة إدارة أوباما في مطالبة المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، فيليب كراولي، عشية اجتماع الرئيسين المصري والأمريكي في البيت الأبيض يوم ١٨ من أغسطس ٢٠٠٩، الدول العربية وإسرائيل باتخاذ خطوات متوازية نحو تطبيع العلاقات بينهما لدفع عملية التسوية، قائلا: «في الوقت الذي يركز فيه الإسرائيليون على المستوطنات ويعزز الفلسطينيون موقفهم ويتخذون إجراءات لتحسين الوضع الأمني، فإننا نتفق على أنه ستتَّخَذ خطوات من العرب أو ستطلَق إشارات للمضي قدمًا نحو تطبيع العلاقات بين إسرائيل وباقي دول المنطقة».

وكان أوباما قد استبق ذلك بأن بعث بخطابات خطية إلى زعماء سبع دول عربية من بينها: مصر، والسعودية، والأردن، والبحرين، والإمارات، يطالبها فيها باتخاذ «إجراءات لبناء الثقة والتطبيع مع إسرائيل» مقابل الضغط على إسرائيل لوقف الاستيطان، كما كشفت عن ذلك مجلة فورين بوليسي الأمريكية

يوم ٢٧ من يوليو، والتي نقلت عن مسئول بالبيت الأبيض قوله: «إن هذه الخطابات أُرسلت في فترة ما في السابق». أكثر من ذلك ما نقلته صحيفة معاريف الإسرائيلية يوم ٢ من يوليو من اقتراح أمريكي بموجبه تقوم الدول العربية بمقتضاه بفتح مجالها الجوي أمام الطائرات التجارية الإسرائيلية، وتلزم أيضًا عددًا من دول الخليج وشمال إفريقيا بإعادة فتح مكاتب للمصالح التجارية الإسرائيلية لديها مقابل قيام إسرائيل بتجميد الاستيطان في الضفة الغربية.

كما أن ميتشل، وخلال جولاته للمنطقة، كان يطرح مسألة المقابل الذي ستحصل عليه إسرائيل لقاء تجميد البناء في المستوطنات، حيث طالب العرب علنًا باتخاذ خطوات تطبيعية تجاه إسرائيل لتشجيعها على تقديم تنازلات تمهد لتسوية سلمية. بل إنه يذكر في مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز يوم ٣ من أغسطس: «هناك انطباع خاطئ بأن الدول العربية رفضت طلب أوباما القيام بخطوات باتجاه الوصول إلى علاقة طبيعية أكثر مع إسرائيل»، مردفًا: «حصلنا بشكل عام على رد جيد جدًا ورغبة في التحرك نحو التطبيع، وبعض التصريحات العلنية في هذا الصدد من ولي عهد البحرين والرئيس المصري».

أما أعضاء الكونجرس فليسوا ببعيدين عن ذلك، فقد وجه أكثر من مائتي عضو بمجلس النواب الأمريكي دعوة للعاهل السعودي، الملك عبد الله بن عبد العزيز، في ٣١ من يوليو، وقبل لقاء بين وزيري خارجية البلدين في واشنطن، يطالبون فيها السعودية بـ«القيام بخطوة كبيرة حيال الاعتراف بـ«شرعية» إسرائيل»، والاقتداء بمبادرات عربية سابقة، منها الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس المصري محمد أنور السادات إلى القدس في عام ١٩٧٧، ثم مبادرة الأردن بإقامة علاقات مباشرة مع إسرائيل قبل عقد اتفاقية السلام في عهد الملك الراحل حسين»[٣٥]. وعبروا عن خيبة أملهم؛ لأن المملكة لم تقم بانفتاح أكبر على إسرائيل، داعين الملك عبد الله إلى «ممارسة دور قيادي قوي والمساهمة في قيادة الشرق الأوسط إلى عصر جديد من السلام والمصالحة من خلال القيام بخطوة كبيرة حيال إسرائيل».

كما وجه ٧١ عضوًا بمجلس الشيوخ الأمريكي يوم ١٠ من أغسطس رسالة مفتوحة لأوباما يطالبونه فيها بحث العرب على القيام بما وصفوه «مبادرات مذهلة تجاه إسرائيل من أجل تقدم عملية السلام في الشرق الأوسط»، قائلين: «نود أن نعلم حقيقة الأعمال التي طلبتموها من الدول العربية وماذا تنتظرون منها خلال الأسابيع والأشهر المقبلة». وأضافوا في رسالتهم: «نعتقد أنه يتوجب على العرب أن يضعوا حدًا فوريًا ونهائيًا للحملات الدعائية الرسمية التي تصف إسرائيل واليهود بأبشع النعوت وتشبههم بالشيطان». ودعا أعضاء مجلس الشيوخ في رسالتهم القادة العرب إلى «وضع حد لمقاطعة إسرائيل عبر الجامعة العربية وإلى إجراء لقاءات مفتوحة مع مسئولين إسرائيليين وتشجيع العلاقات التجارية مع الدولة العبرية ومنح تأشيرات دخول لمواطنيها ودعوة إسرائيليين إلى المشاركة في مؤتمرات جامعية ومهرجانات رياضية»[٣٦].

ورغم الفشل الأمريكي في إثناء إسرائيل عن مواصلة الاستيطان، وانخفاض سقف الضغوط شيئًا فشيئًا، إلا أن وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، حثت الدول العربية خلال اجتماع مع وزراء خارجية (السعودية، قطر، الكويت، البحرين، سلطنة عمان، الإمارات، الأردن، العراق، ومصر) عُقد على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٧ من سبتمبر، على «تقديم خطوات حسن نية تجاه التطبيع مع إسرائيل وتقديم دعم سياسي للفلسطينيين كي يستأنفوا مفاوضات السلام»، وذلك بغض النظر عن قضية الاستيطان في الضفة الغربية والقدس المحتلة.

رابعًا: تكريس «يهودية» إسرائيل.. الأهداف والتداعيات

يجسد نتنياهو عبر أفكاره السابقة الفكر الصهيوني التقليدي في أنقى صوره، ولكن في إطار تكاملي يمزج الديني والسياسي والأمني والاقتصادي والسكاني في توليفة واحدة تعبر عن عنصرية فظة وتطرف وأطماع توسعية لا تزال تحلم بأرض إسرائيل الشرقية، كما ذكرها في كتابه (مكان تحت الشمس) والمتمثلة في مقولة «الأردن ضفتان.. هذه لنا وتلك أيضًا».

وما محاولة تكريس نتنياهو، وسواه من قادة إسرائيل، لدولة «يهودية» إلا تعبير عن روح صهيونية مسيطرة على الإسرائيليين، فَتَحْتَ هذا المصطلح الأوسع يقبع ما بقي من أهداف إسرائيلية متعددة تعد الوجه المماثل لـ «يهودية» الدولة، ومن أبرز هذه الأهداف: استكمال تزييف التاريخ الفلسطيني، وتديين الصراع من جديد بحيث يتم الاحتماء بشعار «مكافحة العنف والإرهاب» للقضاء على ما بقي من مقاومة فلسطينية، وأيضًا للتخلص -ولو التدريجي- من عبء الوجود الفلسطيني داخل الخط الأخضر، والتمسك بالقدس موحدة للأبد تحت سيادة إسرائيل، وضم أكبر كتلة ممكنة من أراضي الضفة الغربية إلى إسرائيل، بحيث يكون للفلسطينيين فقط ما يشبه الحكم الذاتي في هذه الأرض، فيما تكون السيادة الفعلية لإسرائيل ما بين نهر الأردن والبحر، وبحيث يتم كذلك الفصل والانعزال عن الفلسطينيين تجنبًا لخوض الصراع الديموجرافي المستقبلي، سواء داخل إسرائيل، أو على أرض فلسطين التاريخية كلها.

وتجد أفكار حكومة نتنياهو الحالية بشأن التسوية مع الفلسطينيين وبكيفية التعاطي مع فلسطينيي ٤٨، جذورها في

مؤلفه السابق[٣٧]، فهو يبني جبلا من الأكاذيب التاريخية، ليخلص منها إلى طرح «إسرائيل القوية» بدلا من شعار «إسرائيل العظمى» الذي طرحه بيريز في كتابه (الشرق الأوسط الجديد).

لقد تحدث نتنياهو في كتابه عن نوعين من السلام، أولهما: «سلام انسجامي وديمقراطي» جميع أطرافه تنبثق أساسًا من الممارسة الديمقراطية كما قائم في أوروبا، وثانيهما: سلام «الردع» الذي يبنى على الأمن قبل السياسة، وهو المناسب لمنطقة الشرق الأوسط الديكتاتورية، وهذا يقتضي قوة الدولة الديمقراطية الوحيدة «إسرائيل». ولقوة الردع الإسرائيلية عناصر ثلاثة هي: قوتها العسكرية مقابل قوة العرب العسكرية، والمدة الزمنية للإنذار المبكر المتوافر لإسرائيل لتتمكن من تجنيد قوات الاحتياط، والحد الأدنى من المساحة المطلوبة للجيش الإسرائيلي كي يستطيع الانتشار لمواجهة أي خطر محتمل.

ومن مجموع قوى الردع الثلاث، يخلص نتنياهو إلى «مسلمة إستراتيجية» تقول إن جبال الضفة الغربية توفر الحد الأدنى فقط من العمق الاستراتيجي للجيش الإسرائيلي، وهذا يعني أن المساومة على الضفة الغربية تعني بصورة مباشرة التآمر على الوجود الإسرائيلي في حد ذاته.

ومن ثم فإن هذه الرؤية تحتم أمرين، هما: استحالة قيام دولة فلسطينية من الأساس، وأن القوة وحدها هي الطريق لتحقيق «سلام الردع» لأن إسرائيل القوية بهذا المعنى، لا سواه، هي ما تجعل العرب يوافقون على إبرام سلام معها.

ويعرض نتنياهو لملامح هذا السلام، بعد أن ينتقد خطوات إسحق رابين وشيمون بيريز مع الفلسطينيين، في نقاط محددة، هي: (١- منع إقامة أي سيادة أجنبية (فلسطينية) على الضفة الغربية. ٢- السيطرة على مصادر المياه الجوفية وعلى المناطق الواقعة فوق أحواضها. ٣- مراقبة ووقف الزيادة الديموجرافية الفلسطينية. ٤- المحافظة على وحدة القدس تحت السيادة الإسرائيلية).

كما يطرح نتنياهو في كتابه فكرة مركزية تعبر عن المسار الذي يمكن أن تؤول إليه محاولات السلام التي يتشبث بها العرب في ظل إدارة أوباما، وهي (الأمن قبل الاقتصاد) و(الأرض ملازمة للأمن)؛ وهو ما يعني استمرار فكرة العمق الإستراتيجي، فلابد من وضع أسس جديدة للمفاوضات تستند إلى مبدأ (السلام مقابل السلام)، وهذا يعني طرح فكرة الحكم الذاتي على الفلسطينيين في ظل سيادة إسرائيلية لحل الصراع مع الفلسطينيين، وفكرة الأمن الحدودي في الجولان دون انسحاب منها.

وفي موضوع اللاجئين الفلسطينيين يتحدث نتنياهو عن المقترحات الدولية بشأن إعادة توطينهم في الدول العربية، ويطالب بإدماجهم في العراق وسوريا وبقية الشعوب العربية، ولا يتطرق أبدًا إلى إعادتهم إلى أرضهم وبلادهم أو تعويضهم، بل إلى ضرورة تلاشيهم بين ثنايا الشعوب المختلفة في أكثر من ٢١ دولة بالعالم. بل إنه كذلك يطرح فكرة «الوطن البديل»، فالأردن هي فلسطين، وفلسطين هي الأردن.

وفي كتابه الذي نُشر للمرة الأولى عام ١٩٩٦، يحلم نتنياهو بمستقبل إسرائيل «اليهودية» بعد ثلاثين سنة، وقد بلغ تعداد سكانها ما يقرب من ١٠ ملايين يهودي، وقد قوي اقتصادها وازدهرت نشاطاتها. ويخصص نتنياهو فصلا مستقلاً حول المشكلة السكانية التي يمكن أن تواجه إسرائيل نتيجة زيادة نسبة المواليد في الأوساط العربية، عليها في الأوساط اليهودية، ويرى أن تفوق إسرائيل ديموجرافيًا يأتي من خلال: (وعي الشعب اليهودي بضرورة البقاء والاستمرار، وتخفيض متوسط عدد أفراد الأسرة العربية، وجلب مزيد من المهاجرين اليهود من جميع دول العالم، وتشجيع الهجرة الفلسطينية المعاكسة للدول العربية مقابل تخفيض مبررات الهجرة اليهودية المعاكسة إلى أوروبا وأمريكا، وتقديم إسرائيل حوافز حقيقية لزيادة حجم الأسرة اليهودية مثل منح قروض لإنشاء أسر جديدة ومساعدة النساء في شئون الحمل والعناية بهن وتقديم المساعدة للعائلات التي ترغب في زيادة عدد أولادها..).

إن جميع أفكار نتنياهو هذه سابقة حتى على وصوله لرئاسة وزراء إسرائيل في انتخابات ١٩٩٦، وها هو اليوم، وبعد أشهر قليلة من توليه الوزارة ثانيةً في أبريل ٢٠٠٩، يعيد ذات الأطروحات «العنصرية»، وقد وجد ضالته المنشودة فيما ابتدعه شارون من ضرورة الاعتراف العربي-الفلسطيني بإسرائيل كدولة «يهودية».

وبإيجاز يمكن القول إن تصعيد لغة الإسرائيليين بمختلف أطيافهم لجهة طرح «يهودية» الدولة العبرية مع مطلع الألفية الثالثة كان، ولا يزال، له عدد من الأسباب والأهداف التي يجري تنفيذها على أرض الواقع، ويمكن حصرها في ثلاث مساحات أساسية:

أولا: تديين الصراع والحرب على المقاومة

لا يخفى أن جذوة الحديث الإسرائيلي حول الاعتراف بـ«يهودية» الدولة، إنما جاءت في أعقاب إعلان الحرب الأمريكية على ما يسمى «الإرهاب»، وبالتوازي مع صعود اليمين في إسرائيل وصعود اليمين الديني المحافظ في الولايات المتحدة؛ وهو ما أدى لاحقًا إلى محاولة إعادة تشكيل الشرق الأوسط وفق رؤية صهيو- أمريكية، هدفها الأول القضاء على أي مشروع للمقاومة في المنطقة؛ حيث استطاعت إسرائيل أن توغل

في وصف جميع حركات المقاومة بالتنظيمات الإرهابية، وضاع الفارق بين حركة تحرر وطني وبين تنظيم إرهابي، ومعه باتت مقاومة الاحتلال الإسرائيلي نوعًا من الإرهاب.

على هذه الخلفية عاد التفسير التوراتي الميثيولوجي للصراع مع العرب ليصبح أشد وطأة وتحكمًا مقارنة بالمراحل السابقة. وفي هذا الصدد يذهب العديد من المحللين الإسرائيليين إلى القول بأن فشل إسرائيل في القضاء على تنظيمات «المقاومة» مرده أن خلفية الصراع الدائر بين إسرائيل وهذه التنظيمات ليست صراعًا سياسيًا وإنما أيديولوجي وديني، فهي تنظيمات تهدف إلى تدمير إسرائيل، سواء أكانت تنظيمات علمانية مثل حركة فتح، أم دينية كحركة حماس ذات الامتداد الإخواني في مصر والسعودية والأردن والعديد من الدول العربية، أم كحزب الله الذي تلعب إيران دورًا مهمًا في التأثير على سياساته وفقًا لمرجعية الولي الفقيه عند الشيعة(٣٨).

إن طرح «يهودية» الدولة من هذا المنظور يأتي لسببين، أولهما: مناهضة المتطرفين الإسرائيليين لتيار ما بعد الصهيونية بتوجهاته المختلفة، وهو التيار الذي برز داخل إسرائيل وخارجها مع توقيع اتفاق أوسلو؛ فأفكار هذا التيار بشكل إجمالي لا تتناسب مع رؤية غلاة اليمين، الديني والسياسي، كما أنها لا تضع وزنًا فاعلا لأمن إسرائيل السرمدي المطلق.

وثانيهما: أن إسرائيل، وهي تستمر في خلق وقائع على الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي ضوء الاعتبارات الإقليمية والدولية لاسيما الخطط الأمريكية لتغيير شكل الشرق الأوسط، حاولت إقناع العالم بأن جُل مشكلات المنطقة وعدم استقرارها بل وحتى صراعها مع أطراف معينة بالمنطقة لا يعود بالضرورة إلى الصراع العربي-الإسرائيلي ذاته، أو أن هذا الصراع يسهم في تفسير ظواهر أخرى سلبية بالمنطقة، وإنما بات قادة إسرائيل يروجون لفكرة أن هذا الصراع ليس عربيًا-إسرائيليًا خالصًا، بل هو ضمن صراع أكبر، بين الشرق والغرب.. بين الديانات الأخرى وبين ما تعتبره «الشمولية الإسلامية».. هو صراع حضارات وأيديولوجيات.. صراع بين الخير والشر على حد وصف الإدارة الأمريكية السابقة؛ وهو ما يتطلب ليس من أمريكا فقط، وإنما من الغرب كله، أن يحافظ على مصالح إسرائيل كرأس حربة في هذا الصراع الكوني الجديد حفاظًا على القيم والمصالح الغربية.

بكلمات أخرى رسالة «يهودية» إسرائيل واضحة، فوجود تنظيمات مثل حزب الله وحماس، ونظام ديني في إيران يسعى لامتلاك القدرات النووية، وشبكات للقاعدة تنتشر في أنحاء العالم، وعودة قوة تنظيم التيارات السياسية ذات الإسناد الإسلامي في العديد من الدول العربية.. كلها ظواهر دينية بالأساس تتمحور حول حرب ثقافية ذات بعد ديني وصراع للقيم بين الشرق والغرب وبين الإسلام والمسيحية، وبالتالي فالصراع العربي-الإسرائيلي فقط هو أحد تداعيات هذا الصدام الأيديولوجي والثقافي والقيمي والحضاري بين منظومتين، شرقية «إسلامية» وغربية «مسيحية ويهودية».

مغزى ذلك أن «اليهودية» هي نظير «الإسلامية» مثلما أن «العبرية» هي مقابل «العربية»، لذلك فإن استخدام «يهودية» الدولة -في نظر غلاة اليهود وما أكثرهم- هو رغبة في وضع عقبة كبرى أمام التسوية واستدعاء لقوى التطرف على الجانبين، حتى أن بعض الفتحاويين اعتبروا أن إقحام تعبير «يهودية» الدولة في هذه المرحلة هو رد إسرائيلي على أيديولوجية حماس الإسلامية، وإن صح هذا النمط من التفكير أو كان خطأً؛ فإن الأمر الذي لا جدال فيه ولا خلاف عليه هو أن «تدين» الصراع العربي الإسرائيلي قد استدعى مثل هذه المسميات المتطرفة(٣٩).

ولذا تؤجج إسرائيل منذ حربها على لبنان مقولة ضرورة مواجهة الخطر الثيوقراطي الإسلامي باختلاق معتدلين عرب وآخرين متشددين، وذلك في انفصال واضح عن حقيقة الصراع السياسي حول الأرض والسلام، والذي لا تختلف الأطراف العربية الفاعلة على الحدود الدنيا المطلوبة سياسيًا في أي تسوية مستقبلية، وهذا كله ليس إلا استخدامًا للدين لرفض مبادرة السلام العربية، وزج الطرف العربي في التصارع حول المواصفات والمسميات، ودفع الطرف الدولي إلى قبول حقيقة أن حل الصراع لن يثمن في تلاشي أو تخفيض حدة الصراع الثقافي والحضاري الإسلامي مع الآخر الديني؛ وبالتالي فإن حل الصراع لا يسهم في مجال الحرب على الإرهاب.

إسرائيل تطرح إذن «يهودية» دولتها كأنها توهم العرب بكل بساطة، إضافة إلى جوارهم «الإيرانيين»، بأن الهوية الأولية في منطقة الشرق الأوسط هي دينية بالأساس وليست وطنية أو حتى عرقية، وهو ما يجوز معه بالتالي وجود صورة بقدر ما هي متنافرة بقدر ما تخدم أهداف إسرائيل، فثمة تناحر شيعي سني من جانبٍ هو في جوهره تنافس على الآخر الديني، وثمة قيام تحالفات بين الأصولية الإسلامية السنية «الفكر الوهابي والقاعدي» وبين الملالي «الشيعة» الإرهابيين في إيران وحزب الله من جانب آخر.

ولا بأس في ضوء هذا أن يعيد الإسرائيليون سياسة دولتهم وفقًا لمعايير صهيونية أيديولوجية تجعل الدين «اليهودي» في أشد تفسيراته المحرفة ركيزةً لسياساتهم، واستدعاءً للفظائع العسكرية التاريخية وتبنيها وممارستها من خلال استراتيجية عدوانية متوحشة.

ومن أمثلة هذا الاستدعاء: «وهكذا هاجم يوشع كل أرض الجبل والمناطق السهلية والسفح ودمرها وقتل ملوكها، ولم يفلت

منهم ناجٍ، بل قضى على كل حي كما أمر الرب إله إسرائيل» (سفر يوشع). كما تكرر مرات كثيرة في التوراة الأمر الإلهي المزعوم لقادة الشعب المختار بإبادة السكان الأصليين لفلسطين، إلى حد الإبادة الشاملة، حتى تصفو لهم الأرض الموعودة. (انظر مثلا سفر الخروج، الإصحاح ٢٣ و٣٤). وربما يفسر هذا الاستدعاء للتفسير الديني انفلات جيش إسرائيل في حربه الأخيرة على قطاع غزة من كل رادع أخلاقي وخروج فتاوى حاخاماتية تجيز قتل المدنيين من الفلسطينيين؛ ما يشير إلى تعمق الموروثات التلمودية والتوراتية المؤسسة للكيان الإسرائيلي المبنية على خوض حروب للإبادة مستلهمة من فلسفات حلولية، حيث يحل الرب في شعب بني إسرائيل المدلل، بما يبيح لهم اجتراح أي شيء[٤٠]، ويشير كذلك إلى مخاطر تقنين مفهوم إسرائيل كدولة «يهودية».

وعلاوة على ذلك، تصبح القدس من باب الصراع الديني ملكًا إسرائيليًا غير قابل للمقايضة، بل قد تصبح رهانًا رمزيًا للمواجهة بين العالم الإسلامي والغرب المسيحي، وأن ما يجري بها من تهويد ليس استعمارًا منظمًا من جانب إسرائيل، إنما هو الطريق الخلاصي كما يعتقده اليهود المتشددون والمسيحيون المتصهيونيون.

ثانيًا: استهداف عرب ٤٨

لم يستقر الإسرائيليون بعدُ على معنى «يهودية» الدولة، أهي دولة «يهودية» خالصة لا مكان فيها لغير اليهود؟، أم دولة ثنائية القومية؟، أم دولة لكل مواطنيها؟؛ فبعض الإسرائيليين يعتقدون أن الاعتراف بيهودية الدولة معناه قبول الفلسطينيين بحلٍ لقضية اللاجئين في الدولة الفلسطينية أو في دول أخرى غير إسرائيل. وبعضهم الآخر يرى في ذلك مقدمة لتنفيذ عملية ترانسفير كبرى يتم في إطارها ترحيل الفلسطينيين الموجودين في إسرائيل إلى الدولة الفلسطينية، أو القيام بعملية تبادل للأراضي تؤدي إلى ضم أرض مع سكانها الفلسطينيين في إسرائيل مقابل احتفاظ إسرائيل بالمستوطنات في الضفة الغربية وضمها لإسرائيل[٤١].

من جانب آخر، يحتدم جدل آخر منذ العام ٢٠٠٠ حول السجال الديموجرافي، والذي أصبح يشمل الفلسطينيين داخل إسرائيل -وليس فقط مجموع الفلسطينيين في الضفة وغزة والقدس الشرقية- بعد أن كان قد توقف منذ أوائل الستينيات، وهو ما أدى إلى أن يأخذ صناع القرار في إسرائيل أهمية هذا الجانب لدى صنع سياسات الداخل بحيث أضحت المشكلة الديموجرافية بالنسبة لفلسطينيي الداخل لا تختلف كثيرًا عن المشكلة ذاتها مع الفلسطينيين في بقية الأراضي المحتلة؛ إذ تبنت إسرائيل سياسة الجدران العازلة التي تفصلها عن الفلسطينيين، وداخليًا تقوقعت جغرافيًا ورمزيًا للدفاع عن خطر

إن تأصيل دولة «يهودية» معترف بها إنما يعني تحريم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم التي طردوا منها بالقوة عام ١٩٤٨

فقدان الدولة لصبغتها، وبدأ الإسرائيليون في تطبيق الطريقة نفسها مع عرب الداخل كما حدث في مدن اللد والرملة والعزل بين مدينة قيسارية وقرية جسر الزرقاء، كما أن التشديد على «يهودية» الدولة بدأ يشغل حيزًا كبيرًا في الخطاب اليومي، السياسي والأكاديمي والإعلامي، وفي النقاش حول دستور الدولة وقوانينها[٤٢].

ودون الخوض تفصيلا في هذا الجدل (حول شكل «يهودية» الدولة) أو ذاك (المشكلة الديموجرافية)؛ فلا شك أنهما سجالان يطالان بالأساس فلسطينيي ٤٨، البالغ عددهم ١,٢ مليون نسمة (حوالي ٢٠٪ من سكان إسرائيل)، وتتركز غالبيتهم العظمى في مناطق المثلث (وسط) والجليل (شمال) والنقب (جنوب)، واستغل غلاة اليمين الإسرائيلي ذلك لتقوية خطابه العنصري ضدهم من جانب، ولتعزيز موقعه السياسي في الداخل من جانب آخر.

وعلى سبيل المثال مثّل استعداء عرب ٤٨ القفزة السياسية لحزب إسرائيل بيتنا بزعامة المتطرف ليبرمان، والذي يدعو علنًا إلى إجراء عملية «ترانسفير» للعرب من خلال إعطاء مدينة أم الفحم والقرى العربية في وادي عارة ومثلث الجليل إلى السلطة الفلسطينية، مقابل ضم الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية، وتهجير عرب ٤٨ من إسرائيل بشكل شبه قسري.

ولعل ما كتبه جلعاد، نجل رئيس الوزراء الأسبق أرييل شارون، هو خير تعبير عن مغزى «يهودية» إسرائيل التي تعني إلغاء العرب تحديدًا من تلك الدولة، يقول[٤٣]: «لا ينبغي أن يعلو صوت على صوت يهودية إسرائيل.. إن حقيقة كون العرب في إسرائيل مواطنين في الدولة اليهودية وليسوا مواطنين في دولة عربية هي خطأ تاريخي.. إن الهدف الأسمى لإسرائيل ينبغي أن يظل تكريس غالبية يهودية بين مواطني إسرائيل إلى الأبد، بينما يتوجب على الأقليات أن تكون موالية بصورة مطلقة للدولة اليهودية، بحيث تؤدي جميع الواجبات وتهنأ بجميع الحقوق مثل الدروز وقسم من البدو والشركس...».

والحاصل من ذلك أن الاعتراف بإسرائيل كدولة «يهودية» إنما يعني، في حال قيام دولة فلسطينية أيًا كان شكلها، وجود كيانين على أرض فلسطين التاريخية، أحدهما يهودي يخص جميع اليهود في أنحاء العالم، والآخر فلسطيني يخص الفلسطينيين، في أنحاء العالم أيضًا. وبموجب هذا الفصل التعسفي، تضرب إسرائيل عصفورين بحجر واحد؛ فمن جانب

تصبح قضية حق العودة مسألة تخص الدولة الفلسطينية المنتظرة، وليس لإسرائيل شأن بها، وأن من حق كل دولة سن القوانين والتشريعات على أرضها، دونما تدخل من أي طرف آخر. وبموجب ذلك، تصبح قضية يهودية «إسرائيل» مسألة داخلية، كما أشار إلى ذلك رئيس السلطة الفلسطينية، أبو مازن، وكبير مفاوضي الفريق الفلسطيني الدكتور صائب عريقات. ومن جانب آخر، سيصبح الفلسطينيون الذين تمسكوا بأرضهم، في حيفا ويافا والناصرة وبقية المدن الفلسطينية التي تشكل الآن جغرافية إسرائيل، ضمن الرؤية الجديدة، مجرد جالية فلسطينية مقيمة في دولة «إسرائيل» يخضعون كمقيمين، وليس كمواطنين، لأنظمتها وقوانينها، وتملك حق تهجيرهم في أي وقت تختاره. وتصبح الأراضي التي احتلها اليهود، بموجب هذه التصورات، هي لليهود فقط (٤٤).

وإذا ما تم تقنين «إسرائيل» بهذه الصفة «اليهودية» وأخذت أبعادها القانونية والسياسية وجرى الاعتراف بها على الصعيد الدولي، فإن ذلك يعني إسقاط كل الحقوق الفلسطينية في تلك الأراضي، بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير، وهي فوق ذلك كله، محاولة خطيرة من أجل خلق مناخ دولي وإقليمي مناسب لطرد بقية الفلسطينيين الصامدين من ديارهم. وهذه حقوق بقيت حتى اليوم -رغم غطرسة إسرائيل- مضمونة بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والعديد من القرارات الدولية الخاصة بالصراع بين العرب وإسرائيل.

وفي ميدان الممارسة، يلاحظ تزايد الإجراءات والقوانين والأفعال العنصرية الإسرائيلية ضد عرب ٤٨ مذ بدأ الحديث عن «يهودية» الدولة. واللافت أن الخلاف النظري بين أطروحات اليمين واليسار في إسرائيل لا ينعكس على أرض الواقع سوى في الاتفاق على استهداف ومضايقة عرب الداخل، لتنتقل محاولات إسرائيل منذ نشأتها لحصارهم سياسيًا وثقافيًا ودينيًا إلى تزايد الدعوات لطردهم خارج إسرائيل وممارسة نوع من حصار جديد، جغرافي وديموجرافي في آن واحد.

وكانت بداية هذا الحصار في مايو ٢٠٠٢ عندما قرر وزير الداخلية حينذاك، إيلي يشاي، تجميد جميع معاملات جمع الشمل بين فلسطينيي ٤٨ وسكان المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. بل إن الترابط بين مسعى «يهودية» الدولة وبين تضييق الخناق على فلسطينيي ٤٨ يتضح في ذاك التزامن بين صدور قرار الكنيست تعميق فكرة يهودية الدولة وتعميمها على دول العالم في يوليو ٢٠٠٣، وبين صدور قانون تعديل الجنسية في الشهر نفسه، وهو القانون الذي يمنع فلسطينيي المناطق المحتلة من الحصول على الجنسية الإسرائيلية من خلال إجراء جمع الشمل، والذي جعلته إسرائيل قانونًا «مؤقتًا» هربًا من الاتهامات الدولية بالعنصرية(٤٥).

وتكشف متابعة مجموعة القرارات التي أقرها الكنيست السابق، السابع عشر في تاريخ إسرائيل، والذي كانت أغلبيته البرلمانية تتشكل من الوسط واليسار، عن أنه لا توجد فروق كبيرة بين اليمين وسواه في كيفية التعامل مع الفلسطينيين في الداخل الإسرائيلي، حيث تبنى هذا الكنيست العدد الأكبر من القوانين العنصرية المعادية للمواطنين العرب منذ نشأة الدولة، وهي قوانين تؤكد أن إسرائيل نموذج للديمقراطية العرقية.

ومن بين هذه القوانين العنصرية التي أُقرت في دورة الكنيست السابقة منذ مارس ٢٠٠٦ (٤٦)، قانون يمنح السلطات المحلية الإسرائيلية الحق في منع العرب من العيش في مناطق نفوذها، وقانون يسمح بمحاكمة كل من يقوم بزيارة دولة في حالة عداء مع إسرائيل، وقانون يسمح بتقديم كل نائب للمحاكمة في حال قام بمهاجمة إسرائيل وطابعها اليهودي أثناء تواجده في الخارج (يقصد بذلك النواب من عرب ٤٨).

أيضًا تم تجديد قانون «المواطنة» الذي يحظر على فلسطينيي ٤٨ العيش مع زوجاتهم أو أزواجهم في حال تزوجوا من الضفة الغربية وقطاع غزة، بل إن القانون نزع بأثر رجعي الحقوق التي تُمنح لفلسطينيي ٤٨ الذين تزوجوا من الضفة وغزة. كما تم إقرار قانون يسمح بخفض مخصصات الضمان الاجتماعي الممنوحة للعائلات كثيرة الأولاد حيث برر النواب الذين تقدموا بمشروع هذا القانون بالقول إنه «جاء لدفع فلسطينيي ٤٨ لتقليص أعداد مواليدهم حيث تعتبر أسر فلسطينيي ٤٨ كثيرة الإنجاب مقارنة بالأسر الإسرائيلية».

هذا علاوة على الحملات التي شنتها إسرائيل على الحركة الإسلامية وعلى النائب العربي عزمي بشارة وغيره من النواب العرب بالكنيست، واستهداف المدن العربية من قِبل اليمين المتطرف لمحاولة طرد الفلسطينيين، ليس من المدن المختلطة مثل عكا ويافا فحسب، بل حتى في المدن التي يشكل فيها العرب نسبة ١٠٠٪، ومنها مدينة أم الفحم، ثاني أكبر تجمع سكاني عربي داخل إسرائيل بعد مدينة الناصرة.

ومع وصول الثنائي المتطرف «نتنياهو -ليبرمان» للسلطة بعد انتخابات ٢٠٠٩، انتقلت إسرائيل فعليًا من مرحلة رفع شعار «يهودية» الدولة والتخطيط له إلى مرحلة التنفيذ بشكل نهائي لإبعاد العرب داخل الخط الأخضر؛ فقد صادق الكنيست يوم ٢٧ من مايو ٢٠٠٩ بالقراءة التمهيدية على قانون تقدم به زفلن أورليف من حزب البيت اليهودي اليميني، ينص على الحبس لمدة عام لأي شخص ينفي الطابع اليهودي لدولة إسرائيل.

والأخطر من ذلك هو إقرار الكنيست يوم ٣ من أغسطس ٢٠٠٩ قانونًا لم تجرؤ إسرائيل على القيام به بشكل قانوني وعلني منذ عام ١٩٤٨، وهو قانون يسمح بخصخصة واسعة

النطاق لما يعرف بـ«أراضي الدولة»، حيث يسمح ببيع وتمليك الأراضي التي صودرت من فلسطينيي الداخل عام ١٩٤٨ لليهود (٤٧)؛ الأمر الذي وصفه نواب عرب بالكنيست الإسرائيلي بأنه «قرار فاشي» يعبر عن الوجه الحقيقي والعنصري للاحتلال الإسرائيلي، و«يكرس لنهب الأراضي والأملاك الفلسطينية».

وينص القانون على خصخصة الأملاك والأراضي في القرى والمدن الفلسطينية المصادرة، وأملاك اللاجئين الفلسطينيين الذين غادروا أرضهم قسرًا في نكبة عام ١٩٤٨، بما فيها المناطق السكنية والمناطق الصناعية والتجارية وتسويق الأراضي الواقعة في مسطحات المدن والقرى المختلفة على مرحلتين: الأولى تنتهي في عام ٢٠١٤ والثانية بعد ذلك. وهذا يعني صراحة بيع أراضي اللاجئين إلى أفراد وجهات يهودية فقط في أي بلد، وبذلك تنقطع العلاقة بين صاحب الأرض الفلسطيني وأرضه ويسد الطريق تمامًا أمام حق عودة اللاجئين بعد أن تنقل الأرض إلى ملكيات خاصة.

وستقوم ما تعرف بـ«دائرة أراضي إسرائيل» ببيع عشرات آلاف الدونمات للصندوق القومي الإسرائيلي الذي يمتلك مساحات أرض واسعة باسم الشعب اليهودي في العالم، وتقضي ضمنًا برفض بيعها أو تأجيرها للعرب. ويغير القانون الواقع القائم؛ حيث إن ٩٤٪ من الأراضي هي أراضي دولة يجري تأجيرها لفترات طويلة (٤٩ أو ٩٩ عامًا ولليهود فقط) والباقي أراضٍ خاصة (٣٪ لمواطنين عرب و٣٪ لمواطنين يهود)(٤٨).

وقد نجح حزب إسرائيل بيتنا في أن يقر الكنيست أيضًا قوانين عنصرية لم يسبق لها مثيل بحق فلسطينيي ٤٨، ومنها: إصدار قرار بشطب أسماء المدن والبلدات العربية، والاستعاضة عنها بالأسماء العبرية ليشمل القرار تهويد الأسماء العربية وعبرنة ٢٥٠٠ اسم مدينة وقرية عربية داخل الخط الأخضر، وقانون يحظر قيام دولة إسرائيل بتمويل المنظمات والنشاطات التي ترفض الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي.

كما اقترح ليبرمان في مايو ٢٠٠٩ مشروع قانون يطالب المواطنين الإسرائيليين بأن يقسموا بالولاء للدولة اليهودية قبل إصدار وثيقة مواطنة لهم، على أن يتم إعلان الولاء بشكل كتابي يأتي فيه(٤٩): (أتعهد بالولاء لدولة إسرائيل بصفتها دولة يهودية صهيونية وديمقراطية، ولرموزها وقيمها، وبأن أقوم بخدمة الدولة كما هو متطلب مني خدمة عسكرية أو من أي شكل من أشكال الخدمة كما ينص عليه القانون). وبموجب القانون يجب على جميع المواطنين الإسرائيليين (من يعيش في إسرائيل ويحمل جنسيتها) الذين تتجاوز أعمارهم ١٦ عامًا حمل بطاقات الهوية الخاصة بهم في جميع الأوقات. وتقدم نواب يهود بمشاريع قوانين تفرض على الأقلية العربية أداء قسم الولاء لدولة إسرائيل ولقيمها ورموزها، والخدمة في جيشها.

وتعكف حكومة نتنياهو- ليبرمان بشكل دائم على دراسة عدة مقترحات، منها:

- قانون يجرم إحياء ذكرى النكبة وحبس أي شخص يشارك باحتفالات هذا اليوم، وقانون يسمى (عبرنة اللغة العربية) يحدد اللغة العبرية «اللغة الرسمية الوحيدة بإسرائيل»، في حين يتم اعتبار اللغات العربية والإنجليزية والروسية كلغات رسمية ثانوية، وإلغاء نص القانون الحالي الذي ينص على أن كلا من العبرية والعربية لغتان رسميتان للدولة، وقانون للتدريس الإلزامي للنشيد الوطني الإسرائيلي بالمدارس العربية، وقانون اقترحه وزير الخارجية ليبرمان يُدخل تعديلات على قواعد التعيين في وزارة الخارجية بحيث يمنع الغالبية العظمى من فلسطينيي ٤٨ من الانخراط في السلك الدبلوماسي.

ومما لا شك فيه أن كل هذه القوانين والإجراءات «العنصرية» بحق فلسطيني ٤٨، ما أُقر منها وما في طريقه للإقرار، والتي إنما تأتي في سياق ما تريده حكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة الراهنة من تحقيق «الدولة اليهودية النقية» ومنع أي فرصة لأن تكون إسرائيل دولة ثنائية القومية حتى لمن يحملون جنسيتها من فلسطينيي ٤٨.

ثالثًا: فرض التسوية بالشروط الإسرائيلية

كما سلف، فإن «يهودية» إسرائيل باتت مطلبًا علنيًا من لدن قادة الدولة العبرية على اختلاف مشاربهم في أي تسوية مقبلة مع الفلسطينيين، وهو ما يشكل جوهر الصهيونية النيو-أمنية في العقل الإسرائيلي، ويعد من الناحية السياسية -وكذلك الدينية- أمرًا تعمل إسرائيل من خلاله وعلى تثبيت وقائع جديدة على الأرض وتضع اللمسات الأخيرة للخريطة المأمولة من جانبها للوطن (أو للكيان الذاتي) الفلسطيني، وإلى محاولة انتزاع تنازلات فلسطينية على مائدة التفاوض فيما يخص قضايا الوضع الدائم مثلما حاول أولمرت في مؤتمر أنابوليس، وكما يفعل الثنائي المتطرف نتنياهو -ليبرمان من جانب آخر.

وتهدف إسرائيل من وراء خلق هذا الواقع الذي تسوقه دوليًا عبر «يهودية» الدولة، إلى جملة من الأهداف السياسية، أبرزها:

١- إعطاء إسرائيل الحق في البحث عن أمن دولتها وفق منطق «دولة آمنة لليهود»، مما يعني تبرير رفض العودة إلى حدود ١٩٦٧، باعتبارها حدودًا غير آمنة، وإقامة دولة فلسطينية بالشروط التي وضعها نتنياهو، بل إنه يمكن القول عن أن ثمة من يسعى في إسرائيل إلى فكرة إحياء نظرية الوطن البديل من جديد، خاصة مع طرح فكرة الحكم الذاتي

الموسع للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، أي العودة إلى واقع ما قبل ١٩٦٧، حيث تعود غزة للإشراف المصري والضفة للإشراف الأردني، ولا مانع من وجود قيادة فلسطينية صورية.

وهذا الطرح يلقى مسوغًا له مع هذا الانقسام الفلسطيني السياسي والجغرافي وغياب إستراتيجية فلسطينية موحدة لكيفية إدارة الصراع مع إسرائيل (٥٠).

٢- أن تأصيل دولة «يهودية» معترف بها إنما يعني تحريم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم التي طُردوا منها بالقوة عام ١٩٤٨، وبالتالي إلغاء القرار رقم ١٨١ الذي أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ والقاضي بتقسيم فلسطين كلها بين الفلسطينيين واليهود. كما يعني إلغاء القرار ١٩٤ الصادر عام ١٩٤٨ والقاضي بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم؛ وبالتالي تسهيل مهمة قادة إسرائيل في استجلاب أكبر عدد ممكن من يهود العالم لتحقيق سيناريو دولة «إسرائيل النقية» التي يبلغ عدد سكانها اليهود نحو ١٤ مليونًا بحلول عام ٢٠٢٠ (٥١).

أكثر من ذلك، فإن إسرائيل تطرح فكرة تعويض اليهود عن ممتلكاتهم في البلدان العربية مقابل طرح فكرة تعويض اللاجئين الفلسطينيين، وإلحاق فلسطينيي ٤٨ بالدولة الفلسطينية مقابل بقاء المستوطنات في الضفة الغربية.

٣- التنازل عن الحقوق الفلسطينية في القدس، وإعطاء إسرائيل الحق التام في المدينة، طالما تم الاعتراف بها كدولة «يهودية»، مما ينقض أي حق للفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين.

٤- حق إسرائيل في البحث عن تحقيق الأمن المطلق، وهو ما يستلزم معه تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية وتهويد القدس وتعديل مسار الجدار العازل ليقضم أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية، علاوة على توسيع الاستيطان في الجولان المحتل؛ فهذا كله يصب في خانة الدولة «الآمنة» لكل مواطنيها «اليهود».

وبكل تأكيد لا يستطيع أي مفاوض فلسطيني -مهما بلغ «اعتداله»- أن يعترف بإسرائيل دولة «يهودية»؛ لأن ذلك لا يضمن فقط تحقيق هذه الأهداف الإسرائيلية، بل إن من شأن «اعتراف» كهذا أن يعيد كتابة تاريخ الصراع، بحيث يصبح عام ١٩٤٨ نهاية هذا الصراع لا بدايته، بمعنى أنه يكون العام الذي «استعادت» فيه إسرائيل الأرض المستحقة لليهود. وبحسب هذه الرؤية الإسرائيلية يكون الفلسطينيون عام ١٩٤٨ قد تحولوا إلى «صهاينة»، كما كتب الباحث الفلسطيني أحمد سميح الخالدي في مقال بصحيفة الجارديان البريطانية، كما يكونون قد اعترفوا كذلك بأن الأرض الفلسطينية كانت دائمًا أرضًا لليهود، وأن ما حصل في ذلك العام الأليم كان بمثابة «تصحيح» للتشتت اليهودي حول العالم؛ ما يعني موافقة الفلسطينيين على التخلص الإسرائيلي من عقدة الذنب اليهودية بالموافقة على محو تاريخهم ربما إلى الأبد(٥٢).

ويعد الاستيطان في الضفة والقدس الشرقية التي يجري تهويدها هما حجر الزاوية في تنفيذ مخطط «يهودية» إسرائيل، إلى جوار استهداف عرب ٤٨، ولهذا تزايدت الكتل الاستيطانية منذ العام بشكل مخيف، ولم يكن للضغوطات الدولية والأمريكية أثر يذكر بهذا الصدد، بل إن حكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة، وفي خلال أشهر قليلة ورغم الضغوطات المختلفة، تسعى بكل دأب لتنفيذ المخططات السابقة واقعيًا.

وتكشف متابعة بعض ما صادقت عليه حكومة نتنياهو من خطط للتوسع الاستيطاني عن هذه الحقيقة، حيث:

- بدأت هذه الحكومة عهدها بالمصادقة يوم ١٩ من أبريل ٢٠٠٩ على واحد من أكبر المشروعات الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس المحتلة، يقضي بإقامة بنية تحتية للمستوطنات وسكة حديدية تربط بينها وإقامة مصانع خاصة لليهود، وتمتد هذه الكتلة الاستيطانية من اللطرون (إلى الجانب الشرقي من القدس) حتى منطقة بيت لحم جنوب الضفة.

- صادق وزير الداخلية الإسرائيلي يوم ٣ من مايو على خطة جديدة لتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم من خلال قضم ١٢ ألف دونم من أراضي الفلسطينيين بالضفة وضمها إلى المستوطنة بشكل نهائي، وبناء أكبر تجمع استيطاني بالضفة يشمل ٦ آلاف وحدة استيطانية تصل ما بين مستوطنتي كيدار ومعاليه أدوميم. وبالتوازي مع ذلك تمنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين من بناء مساكن لهم وتهدم منازل مقامة بالفعل في أجزاء مختلفة بالضفة الغربية خدمةً لمشاريعها الاستيطانية، حيث تهدف إسرائيل إلى الاستيلاء على نحو ٦٠٪ من أراضي الضفة المعروفة بالمنطقة ج عبر هذه الإجراءات.

وواضح أن حكومة نتنياهو تصر عبر المشروعين السابقين على خلق تواصل استيطاني في المنطقة الواقعة بين القسم الشرقي من القدس ومستوطنة معاليه أدوميم والمعروفة باسم (إي ١)، خاصة أن نتنياهو كان قد وعد في حملته الانتخابية بربط القدس بمعاليه أدوميم عبر حي مبسيرت أدوميم، قائلا: «أريد رؤية أحياء يهودية متلاصقة في كتلة مبنية واحدة»(٥٣). كما يخضع نتنياهو لضغوط من أحزاب وقوى يمينية متطرفة منها ما هو داخل الائتلاف الحكومي الراهن من أجل تنفيذ خطة بناء ٣٥٠٠ وحدة سكنية في هذه المنطقة.

وكانت هذه الخطة قد أُعدت منذ سنوات وخرجت للعلن في عام ٢٠٠٥ على يد أرييل شارون من أجل ترسيخ السيطرة اليهودية على القسم الشرقي من القدس الشرقية والقضاء على أي تواصل بين الضفة الغربية والقدس، وهو ما عارضته الإدارات الأمريكية المتعاقبة حتى إدارة بوش الابن؛ ما اضطر إسرائيل إلى اتباع العديد من الوسائل لإقامة بنى تحتية دون إنشاء وحدات سكنية وتجارية.

ولأن حكومة إيهود أولمرت السابقة ثم حكومة نتنياهو الحالية قد سعيتا إلى الالتفاف على هذه المعارضة الأمريكية من خلال سيطرة إسرائيل على ١٣٠ ألف دونم تقع على البحر الميت واعتبارها أراضي دولة يمكن البناء الاستيطاني عليها، وبروز مشاريع استيطانية علنية داخل الأحياء العربية في القسم الشرقي من القدس، من جبل المكبر إلى سلوان ورأس العمود والشيخ جراح، لفرض وقائع على الأرض تحول دون تقسيم المدينة؛ فإن إدارة أوباما حذرت إسرائيل بعدم البناء في منطقة (إي ١) لأن التغيير في واقع هذه المنطقة سيكون ذا أثر تدميري لعملية السلام.

وتعود هذه المعارضة الأمريكية والدولية الشديدة للبناء في هذه المنطقة تحديدًا، دون غيرها، إلى سبب مركزي مفاده أن خلق تواصل استيطاني في هذه المنطقة ينهي كل إمكانية لأي تواصل جغرافي بين شمالي الضفة الغربية وجنوبها، وهو ما يحول دون قيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافيًا أو يمكنها القابلية للحياة.

وتمتد هذه الخطط الإسرائيلية لقضم أراضي السلطة الفلسطينية إلى منطقة الأغوار بالضفة الغربية؛ فعشية زيارة نتنياهو لأمريكا يوم ١٨ من مايو تم الإعلان عن المضي قدمًا في خطة لتوسيع مستوطنة مسكيوت بالأغوار، وأعلن دافيد الحياني رئيس المجلس الإقليمي لغور الأردن، والمشرف على موقع «مسكيوت» عن مناقصة لإنشاء بنية تحتية لعشرين وحدة استيطانية في الموقع الذي كان في السابق قاعدة عسكرية.

أقر الكنيست يوم ١٥ من يوليو موازنة إسرائيل لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وتم تخصيص قروض بقيمة ٢٥٠ مليون دولار لبناء مساكن جديدة وتطوير البنى التحتية للمستوطنات في الضفة الغربية، وتخصيص ٤٠ مليون دولار لبناء حي جديد في مستوطنة «معاليه أدوميم»، إحدى أكبر مستوطنات الضفة الغربية شرقي القدس، في حين يخصص مبلغ ١٢٥ مليون دولار لتمويل «نفقات أخرى أمنية» خاصة بالمستوطنات، ولم يتم توضيح وجهة باقي مبلغ القروض.

كشف تقرير أصدره مكتب الطلبات الجماهيرية التابع للحكومة الإسرائيلية يوم ٢٠ من يوليو عن حجم البناء اليهودي في القدس الشرقية وقيام السلطات الإسرائيلية بتهجير ٤٠٠ أسرة عربية من شرق القدس إلى غربها وإغلاق ١٤٠ مكتب أعمال يمتلكها عرب في القدس الشرقية.

وافقت الحكومة الإسرائيلية يوم ٢٦ من يوليو على صرف ثلث ميزانية المنظمة الصهيونية العالمية (٦,٥ مليون دولار) لتطوير البنى التحتية داخل المستوطنات ومعالجة موضوعات أمنية وعمليات بناء جديدة وفقًا للمخططات التي أقرها وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك بالتوافق مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

وفي اليوم نفسه، أعلنت منظمتا «أمناء أرض إسرائيل» و«الشبيبة من أجل أرض إسرائيل» اليمينيتان أنهما تنويان إقامة ١١ نقطة استيطانية جديدة في الضفة الغربية خلال يومين فقط، وذكرت المنظمتان أن «إقامة التجمعات السكنية الجديدة في يهودا والسامرة هي الوحيدة الكفيلة بإعادة دولة إسرائيل إلى مسار الاستقلال والنمو والبناء».

يتواتر الحديث في إسرائيل منذ الأول من أغسطس عن قرب بدء تحويل فندق «شيبرد» إلى مجموعة شقق فندقية تتكون كمرحلة أولى من ٢٠ شقة ليصل عددها فيما بعد إلى ٢٠٠، تخصص لإسكان المستوطنين القادمين من الخارج، بتمويل من الملياردير اليهودي الأمريكي، أرفنج موسكوفيتز. وهذا المبنى هو بيت مفتي فلسطين في ثلاثينيات القرن الماضي «الشيخ أمين الحسيني».

ويهدف هذا المشروع إلى تسكين جماعة من المستوطنين معروفة باسم «أتريت كوهانيم»، والتي تعني «تاج قسيسي المعبد»، وهي جماعة صهيونية متطرفة اعتادت شراء منازل في المناطق العربية بالبلدة القديمة في القدس وتوزيعها على اليهود. ويقع هذا الفندق في حي الشيخ جراح، أحد أحياء القدس التاريخية التي يسعى الاحتلال الإسرائيلي إلى تهويدها بشكل كامل. وتنبع أهمية هذا الفندق للإسرائيليين من كونه يشكل حلقة وصل بين الشارع الذي يربط مجموعات المؤسسات اليهودية في حي الشيخ جراح بالنفق الذي يمتد أسفل جبل الزيتون في المدينة ليربط مستوطنة معاليه أدوميم بالقدس الغربية، وبالتالي يصبح الشريط الاستيطاني متصلا على طول هذه المسافة، وسيعزز ذلك الشريط الاستيطاني المتواصل من تقسيم القدس إلى نصفين، بحيث يكون الشطر الأول هو عبارة عن الشيخ جراح والبلدة القديمة، والشطر الثاني مخيم شعفاط وباقي ضواحي المدينة المحتلة من حرب يونيو ١٩٦٧ (٥٤).

وفي حال إتمام هذا المشروع، إلى جوار استكمال البناء في المنطقة المعروفة باسم (إي ١)، فإن ذلك سيفصل شرق القدس عن غربها تمامًا، ويقضي على أي تواصل جغرافي بين الأراضي الفلسطينية في حالة قيام «دولة فلسطينية».

ـ كشفت صحيفة هآرتس يوم ٢٣ من أغسطس عن أكبر مخطط للاستيطان في القدس اقترحته جمعية العاد اليمينية المتطرفة على بلدية القدس للموافقة عليه، سيجعل من مستوطنة «معاليه ديفيد» في حي رأس العمود شرقي القدس أكبر مستوطنة بعد بناء ١٠٤ وحدات استيطانية جديدة بها، وسيتم بناء كوبري للمشاة يربط بين «معاليه ديفيد» ومستوطنة «معاليه زيتيم» القائمة على الجانب الآخر من الطريق، والتي تضم ٥١ وحدة سكنية ويتم استكمال العمل في المرحلة الثانية وتضم ٦٦ وحدة سكنية أخرى. وعندما يتم الانتهاء من ربط المستوطنتين فسوف يتشكلان أكبر مستوطنة يهودية تضم أكثر من ألف مستوطن تقع في قلب حي رأس العمود شرقي القدس، والذي يعيش فيه أكثر من ١٤ ألف فلسطيني[٥٥].

صرح إسرائيل كاتز، وزير النقل الإسرائيلي، يوم ٦ من سبتمبر بأن نتنياهو أبلغ حكومته عزمه المصادقة على بناء حوالي ٥٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنات الضفة الغربية، والسماح بمواصلة الاستيطان في نحو اثني عشر حيًا إسرائيليًا بالقدس الشرقية، حيث يقيم مائتا ألف إسرائيلي وإنجاز ٢٥٠٠ وحدة سكنية قيد الإنشاء في الضفة.

وفي اليوم التالي مباشرة، أقر وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، تصاريح بناء ٤٥٥ وحدة سكنية جديدة للمستوطنين في الضفة الغربية المحتلة أغلبها في تجمعات الاستيطان الكبرى التي قالت إسرائيل إنها تعتزم الاحتفاظ بها في أي اتفاق سلام يجري التوصل إليه في المستقبل مع الفلسطينيين.

تؤكد الأرقام أن نسبة النمو الطبيعي في تعداد المستوطنين اليهود بالضفة الغربية قد شهدت زيادة تقدر بنحو ٢,٣٪ خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٩؛ فوفقا لتقرير أصدرته الإدارة المدنية الإسرائيلية في يوليو، فقد تجاوز عدد مستوطني الضفة للمرة الأولى ٣٠٠ ألف مستوطن. علمًا بأن الإحصائيات التي ذكرها التقرير لا تشمل المستوطنين المقيمين في بؤر استيطانية بالضفة الغربية لا تعترف بها الإدارة المدنية، وكذلك لا تشمل المستوطنين في محيط القدس الشرقية المحتلة.

أما الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد ذكر في تقرير له يوم ٢ من أغسطس أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس بلغ في نهاية عام ٢٠٠٨ ما يزيد على نصف مليون شخص يقيمون في ٤٤٠ مستوطنة معظمها في مدينة القدس المحتلة، وهو عدد يقارب ضعف ما ذكره التقرير الإسرائيلي السابق.

وأوضح الإحصاء الفلسطيني أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية في نهاية عام ٢٠٠٨ بلغ ٥٠٠ ألف و٦٧٠ مستوطنا، مقارنة بـ٤٨٣ ألفًا و٤٥٣ مستوطنًا في نهاية عام ٢٠٠٧، أي بنسبة نمو مقدارها ٣,٥٦٪، بينما تضاعف عدد المستوطنين أكثر من ٤٠ مرة في الفترة ما بين عامي ١٩٧٢ و٢٠٠٨. ولفت التقرير إلى أن معظم المستوطنين يتمركزون في محافظة القدس؛ حيث بلغت نسبتهم حوالي ٥٢٪ من مجموع المستوطنين في الضفة الغربية[٥٦].

وقد كشف تقرير نشرته منظمة «السلام الآن» الإسرائيلية المناهضة للاستيطان يوم ٢٢ من أغسطس عن قيام إسرائيل ببناء ٦٠٠ مستوطنة بالضفة الغربية المحتلة منذ مطلع عام ٢٠٠٩ في بؤر استيطانية كانت الحكومة الإسرائيلية قد تعهدت بإخلائها[٥٧]. كما أفاد تقرير آخر للمنظمة نفسها نشر يوم ٥ من أكتوبر عن أن «قيادة المستوطنين تعمل من أجل استكمال أكثر ما يمكن من أعمال البناء في المستوطنات بغية فرض وقائع على الأرض، وأن الحديث عن تجميد الاستيطان من جانب الحكومة الإسرائيلية لا صلة له بما يجري على أرض الواقع، إذ يجري حاليًا قيام السلطات الإسرائيلية ببناء ٨٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنات بالضفة الغربية المحتلة، إضافة إلى ٢٥٠٠ مبنى (أو ٤٥٥ وحدة سكنية) صادق على بنائها وزير الدفاع إيهود باراك»[٥٨].

إن جميع هذه الأنشطة الاستيطانية وجدار الفصل العنصري قد أديا حتى الآن إلى تقليص مساحة الضفة الغربية بنحو ٤٦٪ وتقليص مساحة القدس الشرقية ما بين ١٠ و١٢٪، فضلا عن أن هذه المستوطنات تنتشر بشكل يتسبب في تمزيق أوصال الضفة الغربية وقطع أي تواصل بينها وبين القدس لفصل القدس الشرقية تقريبًا عن محيطها الفلسطيني، وذلك في محاولة لتكريس القدس المحتلة بشطريها كعاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل.

الهوامش:

(١) عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل.. دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية ودورها في الحياة السياسية (مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩) صـ ٩٢ و٩٣.

(٢) محمد سيف الدولة، المؤتمرات الصهيونية من ١٨٩٧ حتى ١٩٩٧، الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، ٢٠٠٩/١٠/١٢. طالع المقال على الرابط:

http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=934&CatId=188&table=table_141

(٣) السيد أمين شلبي، إسرائيل دولة يهودية في مرحلة «ما بعد الصهيونية»، جريدة الحياة اللندنية، ٢٠٠٧/١٢/٢٠.

(٤) تيودور هرتزل، الدولة اليهودية، ترجمة: محمد يوسف عدس (دار الزهراء للنشر، القاهرة، ١٩٩٤) صـ ٨٣ ـ ٨٧.

(٥) نواف الزور، كي لا ننسى اختراع إسرائيل، موقع التجديد العربي الإلكتروني، ٢٠٠٩/٤/٥.

http://www.arabrenewal.org/articles/25956/1/Bi-aC-aaOi-UCIENCU-AONCAEia/OYIE1.html

(٦) المرجع السابق.

(٧) نص إعلان تأسيس دولة إسرائيل (نص إعلان الاستقلال) الموقع يوم ١٩٤٨/٥/١٤.

http://www.altawasul.com/mfaar/important%20documents/independence%20bill/

(٨) جون سبرتزلر، هل الدولة اليهودية ضرورة؟ ترجمة: مازن عبد الكريم النجار، ٢٠٠٤/٣/٣١.

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1179665947081&pagename=Zone-Arabic-MDarik%2FMDALayout

(٩) نص وعد بلفور، ١٩١٧/١١/٢

http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=5771

(١٠) حول القوانين العنصرية ضد العرب في إسرائيل، انظر: عباس إسماعيل، عنصرية إسرائيل: فلسطينيو ٤٨ نموذجًا (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٨) صـ ٤٧ ـ ٨٥.

(١١) إسرائيل شاحاك، التاريخ اليهودي والديانة اليهودية: وطأة ثلاثة آلاف سنة، ترجمة: صالح علي سوداح (دار بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٥) ص ٤٣.

(١٢) المرجع السابق... ص ٢٣.

(١٣) د. كمال الحاج، الصهيونية بين تاريخين (دار العودة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٢) صـ ٢٢٠ و٢٢١.

(١٤) المرجع السابق..... صـ ٢٢٤.

(١٥) المركز الفلسطيني للإعلام، المرتكزات العنصرية للفكر الصهيوني وتجلياتها الإرهابية، بدون تاريخ. طالع المقال على الرابط:

http://www.palestine-info.info/arabic/books/al_fakar/fakr1.htm

(١٦) المرجع السابق.

(١٧) د. عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والعنف: من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى (دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢) الطبعة الثانية، صـ ١٢٣.

(١٨) عرض موجز لكتاب: د. آرييه نائور، أرض إسرائيل الكاملة: إيمان وسياسة، ٢٠٠١

http://www.fateh.net/public/newsletter/2002/310102/6.htm

(١٩) د. عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والعنف، مرجع سبق ذكره، صـ ١٢٦.

(٢٠) نص التحفظات الإسرائيلية الـ١٤ على خطة خارطة الطريق، والتي أرفقت بقرار قبول إسرائيل المشروط لـ «خارطة الطريق»، ٢٠٠٣/٥/٢٥.

في: المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، خارطة الطريق.. إلى أين (شركة دار التقدم العربي/ بيروت والدار الوطنية الجديدة/ دمشق، أبريل ٢٠٠٤) صـ ١٧٦ ـ ١٨٠.

(٢١) نبيل السهلي، يهودية الدولة أم يهود لدولة إسرائيل؟ موقع الجزيرة. نت، ٢٠٠٧/١٢/١٨

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/53FFEB85-C1D0-48F2-B874-4144EF1CBEB0.htm

(٢٢) نص خطاب أرييل شارون في مؤتمر هرتزيليا الرابع، ٢٠٠٣/١٢/١٨

في: المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، «خطة فك الارتباط» (شركة دار التقدم العربي/ بيروت والدار الوطنية الجديدة/ دمشق، مارس ٢٠٠٥) صـ ٣١ ـ ٣٥.

(٢٣) نص خطاب أرييل شارون أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠٠٥/٩/١٥.

http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=29331

(٢٤) حول خطط شارون ورؤيته للدولة الفلسطينية، انظر:

نواف الزور، آفاق التسوية للصراع العربي- الإسرائيلي في إسرائيل وتوجهاتها إزاء الدولة الفلسطينية، في: «عبد الحميد الكيالي «محررا»، إسرائيل ومستقبلها حتى عام ٢٠١٥م» (مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٠٧) صـ ٢٠٨ ـ ٢١٩.

(٢٥) د. عماد جاد، ماذا بقي من الصهيونية؟، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٢ (مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل ٢٠٠٨) صـ ٩٨.

(٢٦) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، يهودية إسرائيل.. الاستحقاقات والتداعيات، تقدير استراتيجي رقم ١٤ (موجز حلقة نقاشية شارك فيها عدد من الخبراء والمتخصصين)، بيروت، يوليو ٢٠٠٩.

http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1064&a=94094

(٢٧) صالح النعامي، وصفة نتنياهو لتقليص خصوبة فلسطينيي ٤٨، موقع إسلام أون لاين. نت، ٢٠٠٦/١٠/٢٩.

http://www.islamonline.net/servlet/

Satellite?c=ArticleA_C&cid=1165506803516&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

(٢٨) نص خطاب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في جامعة بار إيلان في تل أبيب، جريدة السفير اللبنانية، ٢٠٠٩/٦/١٥.

(٢٩) جريدة السفير اللبنانية، ٢٠٠٩/٩/١٠.

(٣٠) جريدة الأخبار اللبنانية، بيريز يقترح دولة فلسطينية مؤقتة، ٨ يوليو ٢٠٠٩.

(31) Daniel J. Elazar، Israel as a Jewish State, Jewish Political Thought، Jerusalem Centre for Public Affairs.

http://www.jcpa.org/dje/articles2/isrjewstate.htm

(٣٢) صحيفة جورزاليم بوست الإسرائيلية، ٢٩ من يناير ٢٠٠٨.

(٣٣) نص خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى العالم الإسلامي الذي ألقاه من جامعة القاهرة، جريدة الحياة الدولية، ٢٠٠٩/٦/٥.

(٣٤) كلمة الرئيس الأمريكي باراك أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٠٠٩/٩/٢٣.

http://www.america.gov/st/peacesec-arabic/2009/September/20090923223707ssissirdilE0.5163233.html

(٣٥) لطفي ناصف، مؤتمر أوباما القادم والضغوط المنتظرة على العرب، جريدة الجمهورية المصرية، ٢٠٠٩/٨/٨.

(٣٦) محمد عبد الله يونس، بدائل لأوباما تجاه الاستيطان الإسرائيلي، تقرير واشنطن، العدد ٢٢٤، ٢٢ اغسطس ٢٠٠٩.

http://www.taqrir.org/printarticle.cfm?id=1359

(٣٧) بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشمس (دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٩٨) الطبعة الأولى صـ ٣١٨ ـ ٢٩٠.

(٣٨) شاموبل بار، الصراع بين الإسلامي الراديكالي والغرب، ترجمة: مروى صبري (ورقة عمل قدمت إلى مؤتمر هرتزيليا السابع الذي عُقد في الفترة من ٢٤ ـ ٢٧ يناير. وأُعدت الورقة بالتعاون بين معهد السياسة بمركز هرتزيليا ومؤسسة هادسون لدراسات الإسلام والديمقراطية. وتم نشر الدراسة على موقع إسلام أون لاين. نت، ٢٠٠٧/٣/٢٢ على الرابط:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1173695156145&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout#***1

(٣٩) د. مصطفى الفقي، يهودية إسرائيل ومستقبل السلام، جريدة الحياة الدولية، ٢٠٠٩/٨/٧.

(٤٠) راشد الغنوشي، غزة نقلت قيادة المشروع الوطني الفلسطيني إلى حماس، حوار أجراه هادي يحمد، موقع إسلام أون لاين. نت، ٢٠٠٩/١/٢٠.

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1232171572724&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

(٤١) أشرف العجرم، السياسة الإسرائيلية المناقضة.. الدولة «يهودية»، جريدة الأيام الفلسطينية، ٢٠٠٩/٩/١٦.

(٤٢) د. عزيز حيدر، إسرائيل بعد ٦٠ عامًا: أزمة اتخاذ القرار في مواجهة ضغوط الأمن والديموجرافيا، قضايا إسرائيلية، العدد ٣٠، الإصدار ٨، ٢٠٠٨ (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار») صـ ١٥.

(٤٣) جلعاد شارون، إسرائيل في ذكرى الاستقلال الستين، صحيفة هآرتس، ٢٠٠٥/٤/٢٥ (ترجمة: جريدة القدس العربي).

(٤٤) زين العابدين الركابي، ألهذا اجتمعتم: تأصيل مفهوم (الدولة اليهودية)؟.. وهل تدركون المخاطر؟، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/١٢/١.

(٤٥) أكرم ألفي، البعد الديموجرافي في القرار السياسي الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٢، مرجع سبق ذكره.. صـ ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٤٦) صالح النعامي، ٥ قوانين «عنصرية» للكنيست في ١٥ شهرًا، موقع إسلام أون لاين. نت، ٢٠٠٧/٧/٢٨

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1184649333822

(٤٧) د. سلمان أبو ستة، بزوغ يهودية إسرائيل وأفول عروبة فلسطين، جريدة الحياة الدولية، ٢٠٠٩/٨/٢٤.

(٤٨) موقع عرب ٤٨، اعتبره زحالقة نهبًا للأراضي الفلسطينية؛ الكنيست تصادق على قانون خصخصة الأراضي، ٢٠٠٩/٨/٣.

http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=64724&ar=

(٤٩) الكنيست يقر في قراءة أولية مشروع قانون «يهودية الدولة»، موقع بي بي سي العربي ٢٠٠٩/٥/٢٧.

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_8069000/8069818.stm

(٥٠) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، يهودية إسرائيل.. الاستحقاقات والتداعيات، تقدير استراتيجي رقم ١٤، مرجع سبق ذكره.

(٥١) حول هذا السيناريو انظر:

مركز دراسات الوحدة العربية، إسرائيل ٢٠٢٠: خطتها التفصيلية

لمستقبل الدولة والمجتمع، المجلد الأول، ترجمة: إلياس شوفاني وهاني عبدالله (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يوليو ٢٠٠٤) الطبعة الأولى صـ ١١٨ ـ ١٢٢.

(٥٢) إلياس حرفوش، عن «يهودية إسرائيل» ومستقبل الحل، جريدة الحياة الدولية، ٢٠٠٩/٥/٣٠.

(٥٣) علي حيدر، نتنياهو: أنا معنيّ بمواصلة البناء في المستوطنات، جريدة الأخبار اللبنانية، ٢٠٠٩/٩/٢.

(٥٤) فيروز مصطفى وسليمان بشارات، بيت الحسيني.. إسكان فاخر للمستوطنين بالقدس، موقع إسلام أون لاين. نت، ٢٠٠٩/٨/١

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1248187561477&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

(٥٥) علي حيدر، مخطّط استيطاني في القدس و«الفجوات» الأمريكية الإسرائيلية «غير قابلة للجسر»، جريدة الأخبار اللبنانية ٢٠٠٩/٨/٢٤.

(٥٦) موقع عرب ٤٨، الإحصاء الفلسطيني: نصف مليون مستعمر في ٤٤٠ موقعًا استعماريًا بالضفة، ٢٠٠٩/٨/٣

http://www.arabs48.com/display.x?cid=11&sid=112&id=64689

(٥٧) محمد أبو شريفة، ماراثون الاستيطان الإسرائيلي.. «انطلاقة» جديدة، موقع صحيفة دنيا الوطن، ٢٠٠٩/٨/٢٧.

http://pulpit.alwatanvoice.com/content-172823.html

(٥٨) موقع إسلام أون لاين. نت، السلام الآن: إسرائيل تواصل بناء المستوطنات سرًا، ٢٠٠٩/١٠/٥

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1254573362465&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

●●●